الجلسة الثانية والعشرون

- التاريخ : الثلاثاء 28 صفر 1419 الموافق لـ 23 يونيو 1998.
- الرئاسة : السيد المصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ثلاث ساعات سبع دقائق ابتداءا من الساعة العاشرة وست وثلاثين دقيقة صباحا.
- جدول الأعمال : الأسئلة الشفهية.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

نفتتح هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية وقبل أن نتطرق إلى النقط المدرجة في جدول الأعمال أريد أن أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ما توصل به المجلس من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين.

* السيد الأمين :

شكرا السيد الرئيس،

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين من 16 إلى 23 يونيه 1998.

عدد الأسئلة الشفهية 37 سؤالا، عدد الأسئلة الكتابية 19 سؤالا، عدد الأسئلة الشفهية التي طلب سحبها سؤال واحد. شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الأمين، على بركة الله نفتتح هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية وتتضمن...

نقطة نظام، السيد عبد الله الشرقاوي، تفضل.

* المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارون،

في الأسبوع الماضي كان مدرج في جدول الأسئلة الشفوية سؤال للفريق الاشتراكي حول التدقيق والبحث في مالية بعض الجماعات والتي أبان التحقيق عن أشياء كثيرة، وقتها طلب مني بأن السيد وزير الداخلية سيكون غائبا عن هذا الإجتماع، ووقع الاتفاق داخل اجتماع الرؤساء على أن السؤال سيدرج في هذه الجلسة بالاضافة إل سؤال آخر، ثم أخيراً أخبرت بأن السيد وزير الداخلية سيتغيب عن هذه الجلسة، ووضعنا سؤالا آنيا موجهاً إلى السيد وزير السكنى والتعمير وقبل هذا السؤال الآني، إلا أنه مع الأسف الشديد أفاجئ بأن هذا السؤال غير مدرج في جدول أسئلة اليوم، بالإضافة إلى أن هناك عدة أسئلة طرحت من طرف الفريق الاشتراكي، ولحد الآن لن ترى النور، أريد أن أسجل هذه الحادثة. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، ونحن كذلك نسجل هذه الملاحظة وسندرجها في جدول أعمال المكتب في اجتماعه المقبل.

الكلمة للسيد المستشار الجزولي.

* السيد المستشار صاحب نقطة نظام :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لاحظنا كذلك في فريقنا على أنه تقدم أحد من فريقنا والسادة أعضاء الفريق بعدد من الأسئلة التي بلغ عددهم تقريبا 68، لم نتوصل إلا بـ 18 جواب هذا دليل على أنه يوجد نوع من التأخير في الأجوبة بالنسبة للأسئلة لا الكتابية ولا الشفاهية.

لاحظنا على أنه كذلك أن عدد من الأسئلة وصلت وقتها ولاحظنا كذلك على أنه عدد من الأسئلة فات وقتها القانوني للإجابة، ونعرف كذلك أنه في حالة غياب بعض السادة الوزراء يمكن للوزراء الآخرين أن ينوبوا على السادة الوزراء المتغيبين حتى نتمكن نحن السادة المستشارين بأن يتوصلوا بالجواب، ونطلب كذلك من المكتب العمل على هذه العملية لتتقلص. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للأخ المستشار.

* المستشار طالب نقطة نظام :

السيد الرئيس،

فقط أريد ملاحظة باسم فريقي - فريق التجديد والتقدم الدمقراطي، أنه في الأسبوع الماضي كنا درجنا سؤال شفوي للسيد وزير المياه والغابات الوزير المنتدب لدى الوزير الفلاحة المكلف بالمياه والغابات، ولم يدرج هذا السؤال الشفهي لأن السيد الوزير لم يتمكن له الحضور وكنا طلبنا كتابة من رئاسة المجلس أن تدرج لنا في هذه الجلسة أسئلتين، إلا أنه مع الأسف هذه الملاحظة لم تؤخذ بعين الاعتبار مع أن لاحظنا كذلك أن بعض الفرق تأخذ الأسئلة أكثر من حصتها المخصصة.

ثم الملاحظة الثانية هو لاحظنا بأن بعض الأسئلة الآنية تأتي أو تسقط علينا دائما خلال الجلسة العمومية بدون سابق الاعلام، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، كيفما كان الأمر الكل يعلم المسطرة المطبقة في هذا الشأن، فجميع الأسئلة تطرح على لجنة ممثل فيها جميع الفرق البرلمانية، ولما تقبل الأسئلة تبعث إلى الحكومة، ويبقى للحكومة الحق في أن تقبل ما تقبل وتؤخر ما تؤخر وخصوصا إذا كان هناك غياب يتعلق بالسادة الوزراء، ولهذا فنحن نسجل هذه الملاحظة وسنتدارسها في المكتب أو على صعيد اللجنة التي يحضرها الجميع، رؤساء الفرق لمجلس المستشارين.

تفضل آ السيد علي.

* المستشار السيد علي :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

سبق لنا أن تقدمنا بأسئلة إلى السيد وزير السياحة أولا في فبراير من هذه السنة، فرأينا السيد وزير السياحة أنه كان في الجلسة السابقة أنه جاوب على أسئلة السياحة نريد أن نعرف بالضبط أولا لماذا تم الجواب على سؤال الذي وضع من بعد شهر على سؤال فبراير؟

ثانيا، أنه وضعنا في هذا الأسبوع سؤال آني يتعلق بوضعية بالفعل أنها تكتسي أهمية بمكان في الوقت للحكومة كانت تنادي بتنمية العالم القروي، فاليوم هذا السؤال له أهميته لماذا؟

لأننا نعيش ظرفية تقليع الشمندر، فبالطبع أن معامل السكر الآن تقول للفلاح بأن ليس لها وسائل النقل وليس لها عمال، فنريد معرفة - السيد وزير التجارة الذي هو المشرف على هذا القطاع يعطينا توضيحات، لأن أصبحو الآلات التي أدخلت وجعلت اليد العاملة غير موجودة، لا، لأن السيد الرئيس هذه ظرفية خاصة، لأن من الذي يتضرر من هذه القضية؟ هو الفلاح. ونحن إذا وضعنا هذا السؤال وضعناه لأن لم نتركه 20 و30 يوم لماذا؟ لأن سيكون قد فات موسم الشمندر، ولهذا السيد الرئيس نطلب عندنا الأسئلة التي تكون عندها صفة ظرفية لابد ما تبرمج في الوقت المحدد لها، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، الكلمة للسيد المستشار.

* المستشار طالب نقطة نظام :

شكراً السيد الرئيس،

نفس المشكلة نعانيها في الحركة الوطنية الشعبية، عدد من الأسئلة طرحناها ولم تبرمج بينها سؤال آني حول الفلاحة التي هي في هذه السنة عدد من الأقاليم عانوا من الجفاف، هذه من جهة، من جهة أخرى توجد مشكلة التي تطرح علينا في وسط البرلمان على أنه الرئاسة والمكتب يحسب 180 دقيقة التي تكون مبرمجة في بث مباشر، ولكن في الواقع أنه تكون 15 دقيقة من التوقف وهنا الرئيس نقط النظام لم تمر فيالواقع في البث المباشر إلا 10 حتى 12 الأسئلة، فنطلب على أنه هذه 12 تمر في البث مابقي 6 الآخرين تمر إما في النشرة الرئيسية 8.30 أو في وقت آخر حتى لا يكون الضياع، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، الكلمة للسيد رئيس الفريق.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكراً للسيد الرئيس

السيد الرئيس،

أظن بأن هناك رئاسة واحدة التي تسير الجلسة، فلما تعطى الكلمة للمستشار المحترم، نتمنى أن جميع الإخوان يسمعون له بإمعان وخصوصا أننا نعيش ظروف ونحن مهنيين السيد الرئيس ونعرف دولتنا كم تضيع في العملة الصعبة، الآن آلاف الأطنان من الشمندر مرماة لم تستطيع الدخول إلى المعامل لأن الشاحنات غير موجودة، والمصانع لم تستعد ولم يقدرا على الاتيان بهذا الشيء، فالأخ المستشار المحترم إذ أتقدم بهذه الملاحظة هي ملاحظة في محلها ويجب أن نستمع إليه، لأنها ظروف وحاليا هذه الأطنان تضيع ومن بعد الدولة ستضطر لإدخال السكر بعملة صعبة السيد الرئيس، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، الكلمة للسيد المستشار.

* المستشار طالب نقطة نظام :

شكراً السيد الرئيس،

في إطار نقطة نظام لها صلة وطيدة بجلسة الأسئلة الشفوية، لاحظنا أن بعض الأسئلة الشفوية كانت مبرمجة، ولكن نظراً لغياب الوزير أو الوزراء المعنيين وقع تأجيلها، إلى إنها لم تدرج في الجلسة الموالية مع العلم أنها تمثل حقا بالنسبة للفريق الذي تقدم بها ولم يتلق جوابا عليها، نظراً لغياب الوزير، فنحن نطالب بأن الأسئلة التي يقع تأجيلها نظراً لغياب الوزراء يجب برمجتها تلقائيا خلال الجلسة الموالية «هوركوطا» خارج الكوطا، خارج الأسئلة المخصصة للفريق حتى لا تضيع حقوق الفريق، وحتى لا تعتمد الطريقة لهضم حقوق هذه المؤسسة.

ثانيا، لاحظنا أن خلال الأسبوع الفارط كانت أسئلة آنية مبرمجة تتعلق بمنظمة «أمنيستي»، ثم توصلنا بالاستدراك عند دخول هذه القاعة، وكنا فهمنا بأن هذه الأسئلة ستدرج في الجلسة الموالية، فالسؤال الموجه.

لماذا لم تدرج هذه الأسئلة مع العلم ما لهذا الموضوع ما لهذا الموضوع من أهمية بالنسبة لوطننا وبالنسبة للرأي العام وبالنسبة لهذه المؤسسة المحترمة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد فقط أن أسجل بعض الملاحظات وكذلك أدلي ببعض المعلومات للسادة المستشارين حتى لا تقحم الحكومة في مسائل تنظيمية لا ارتباط لها، بل هي تهم مكتب مجلس المستشارين.

فأقول بأنه بالنسبة للأسئلة الشفهية المطروحة إلى حد الآن عددها بلغ 396 سؤال، الحكومة أجابت عن 100 سؤال، والأسئلة المتبقاة 286 كلها الحكومة مستعدة للجواب عليها، لكن الأمر يتعلق بالبرمجة أنه لا تتعدى البرمجة ما بين 25 و27 سؤال أسبوعيا.

فإذن، دائما هناك السرعة التي تستعد بها الحكومة للجواب هي أسرع من البرمجة التي تتم أمام المجلس، فإذا كان المجلس يرتئي أن يبرمج كل هاته الأسئلة فالحكومة مستعدة للجواب عليها، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، فيما يخص اللجان، لأنه المراقبة وكذلك تبادل الحوار والتشاور لا يتم فقط عن طريق الأسئلة الشفهية، فهناك كذلك الأسئلة الكتابية وهناك اجتماعات اللجان، فعلى سبيل المثال أن إلى حد الآن اجتمعت عدة لجان، المالية، العدل، اجتماعين، الفلاحة 3 اجتماعات، التعليم 3 اجتماعات، والفلاحة إذا كان السادة المستشارين وأنا أتفق معهم، أن هناك أمور التي هي جد مستعجلة ويجب أن تطرح وخاصة ما قالوا عن قضية الشمندر أقول بأن لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية سوف تجتمع غداً على الساعة التاسعة صباحا لمتابعة مناقشة المواضيع التي تتعلق بالميدان الفلاحي، إذن ستكون فرصة ولو أنه السؤال لم يبرمج من طرف مكتب المجلس ستكون فرصة غداً لطرح هاته النقط، وفي اللجنة سيمكن أن تجد الحلول أكثر ويكون النقاش أعم، وكذلك هناك اجتماع لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية في ميدان المياه والغابات يوم الخميس 25-6-98 على الساعة العاشرة صباحا، فقط أريد أن أؤكد للسادة المستشارين بأنه الحكومة تفي بالتزاماتها داخل الآجال، ولكن نظراً إلى أن البرمجة هي ترتبط بالحصص أو بعدد الأسئلة المخصصة لكل فريق، فربما هذا هو الذي يحدث خلل على أساس أن الأسئلة تبرمج وأخرى تنتظر. شكراً السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار، فليتفضل في إطار نقطة نظام.

* المستشار طالب نقطة نظام :

السيد الرئيس،

أخواتي إخواني المستشارين،

فقط أنا عندي نقطة نظام على ضوء النقاش الذي دار، أعتقد أن هذه الجلسة هي مخصصة للأسئلة الشفوية، وإذا به تتحول إلى وكأنها ندوة الرؤساء أو اجتماع مع مكتب فريق، فالذي نتمناه أن العديد من القضايا أنها تعالج في إطار الهيآت المخصصة لها، نقطة نظام واضحة، ولذلك حتى في صياغة القانون دارت نقطة الإحاطة خارج نقطة نظام تجاوزاً وتلافيا لهذه المشاكل التنظيمية المطروحة، وأعتقد أننا نمر للأسئلة الشفوية التي هي موضوع الجلسة. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، هذا ما نتمنى جميعا، ولكن في إطار نوع من المرونة ولأجل الفائدة للجميع نتساهل الرئاسة بنسبة لنقطة نظام لأن فيها فائدة مهمة بالنسبة للمجلس وبالنسبة للرئاسة كذلك.

إذن نفتتح على بركة الله اجتماعنا هذا لدراسة بعض... لرد على بعض الأسئلة الشفهية الآنية، وتتضمن حصة اليوم 5 أسئلة آنية في قطاع التنمية الاجتماعية وأربعة في قطاع الصيد البحري، كما تتضمن أسئلة أخرى عادية ترتبط بالقطاعات الفلاحة والوظيفة العمومية والتعليم العالي والمياه والغابات والبيئة والتضامن والعمل الإنساني والتشغيل والصيد البحري ولهذا، سأعطي الكلمة لأول متكلم المتعلق بالسؤال الآني الأول المدرج في حصة اليوم والمتعلق بالمقاييس التي اعتمدتها الحكومة في اختيار أحد المركزيات النقابية تحت منظمة العمل الدولية للمستشارين المحترمين السيدين أحمد التويزي وعمر الجزولي.

* المستشار السيد أحمد التويزي :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

السيد الوزير المحترم،

تفاجأ الشغيلة المغربية ومعها الرأي العام الوطني بصفة خاصة بنبإ إقصاء نقابة الاتحاد المغربي للشغل من المشاركة في أشغال منظمة العمل الدولية المنعقدة هذه السنة بجنيف، ومن المعلوم أن هذه المركزية النقابية المستقلة فعلا عن جميع التنظيمات السياسية، كانت قد مثلت بصفة دائمة الشغيلة المغربية في هذا المؤتمر وذلك لاعتبارات موضوعية ومنها أنها تستجيب للمعايير الدولية المعمول بها في هذا الإطار.

وذلك في جميع ديمقراطيات العالم وفي هذه السنة وقد تم هذا الاقتصار في التمثيل خلال هذه الدورة الأخيرة لهذه المنظمة الدولية على المركزيات النقابية المساندة لكم داخل الحكومة وذلك تحت شعار التناوب، تناوب فيما يخص هذه التمثيلية، هذا القرار أثار جملة من الاحتجاجات من طرف نقابة الاتحاد المغربي للشغل من جهة، ومن جهة ثانية ترك هذا القرار الحكومي غموضا والتباسا كبيراً وسط الشارع المغربي، فنحن لسنا ضد التناوب فيما يخص التمثيل ولكن كل تناوب يجب أن يقوم بإشعار جميع المنظمات النقابية، ليس 3 أو 4 الموجودين، توجد 17 نقابة داخل المغرب، وفي غير الممثلين داخل توجد 4 نقابات إذن، قبل هذه العملية، عملية التناوب، كان على الحكومةأولا أن تقوم بإشعار وأن تقوم بمشاورات فيما يخص هذه التمثيلية، لذلك نتوجه لرفع كل التباس ولتنوير الرأي العام من طرف الحكومة المحترمة، نتوجه لكم بالسؤال التالي وهو كما يلي :

ماهي المعايير والمقاييس التي استندت إليها الحكومة في اختيار إحدى المركزيات النقابية لتمثيل الطبقة العاملة في أشغال منظمة العمل الدولية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

* السيد وزير التشغيل :

بسم الله الرحمن الرحيم. وصلى الله على المصطفى الكريم.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين،

أود أن أنتهز هذه الفرصة، فرصة تقديم هذا السؤال المهم جداً لتنوير الرأي العام كما طلب ذلك السيد المستشار المحترم.

الحكومة المغربية ليست لها نقابة، الحكومة المغربية...

ما وقع بهذه المناسبة، يجب أن تكون فيه الأمور واضحة بالنسبة للجميع، أولا، نحن لن نتحدث أبداً لا كتابة ولا شفاهيا عن مسألة التمثيلية، ولم نقرر كحكومة في مسألة التمثيلية، لماذا؟ لأن من يقرر في التمثيلية هم العمال أنفسهم، وما قمنا به هو أولا معاينة واقع - المغاربة كلهم تيعرفها - وهو أن الواقع النقابي في المغرب يمتاز بالتعددية، مثلما واقع السياسي يمتاز بالتعددية، ولذلك إذا كان الأمر في السابق قد ذهب إلى منح بطريقة أوتوماتيكية الانتداب على الوفد العمالي للمؤتمر جنيف، فالآن نظراً للتطورات الديمقراطية التي يعرفها بلادنا لابد أن الأمور تكون في شفافية مطلقة، وتكون مبنية على الأخذ بالتعددية، ولكي أقول لكم بأنه مسألة التعددية مهمة جداً، وهو أن لما ذهبت أنا إلى جنيف بطبيعة الحال فسرت لا لمدير العام ولا كذلك للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة التي ينتمي لها الإتحاد المغربي للشغل، وقلت لهم ها الذي عملناه، ها مراسلاتنا ومراسلتي واضحة في هذا المجال، التي تطلب من جميع النقابات أنهم يتقربوا، 3 نقابات، سأفسر لماذا من بعد 3 - أنهم يتقربوا بعضهم مع بعض لمحاولة تطبيق، بناء على الاتفاق فيما بينهم مبدأ التناوب، استدعيناهم للاجتماع، أتوا اثنين اللذان هما الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد العام للشغالين، والاتحاد المغربي للشغل يرفض، حتى تعرفون هذه القضية، يرفض الجلوس مع هذان الاثنين المنظمتين المركزيتين النقابيتين، استدعينا ورأيناه على حدة، وعرضنا عليه الفكرة، بطبيعة

الحال رفضها، كاتبت أنا فيما بعد، لتعرفوا بأنه المسطرة طالت بحيث كنا آخر وفد مغربي الذي يبعث بأسماء الناس المشاركين في مؤتمر 86، وكان جواب السيد المحجوب بن الصديق الكاتب العام لمركزية الاتحاد المغربي للشغل، في إطار اللباقة واللياقة والاحترام ينتهي إلى أنه لا يشاطر رأي الحكومة.

فنحن إزاء هذه الوضعية اتخذنا قرار بتطبيق التناوب هذه السنة، ويمكن لي أن أقول لكم بأنه من غير المسائل الرسمية توجد مسائل التي هي رسمية تقع، وأنا شخصيا قمت بمساعي في هذا المجال، التي مع الأسف مساعي الغير رسمية التي كانت هي نحو تقريب وجهة النظر احتراما للسيد المحجوب بن الصديق الذي نقدره ونعرف دوره الأساسي في تكوين الحركة النقابية في المغرب، وكذلك اعتباراً لتمثيلية هذه المنظمة المركزية التي هي مهمة على كل حال، قمت بكل المساعي الممكنة، ونيتنا لم تكن هي ربما إقصاء أحد من زعماء هذه النقابات، ولكن كانت نيتنا هو أولا أن نصادق على مبدأ التناوب، من بعد من الذي يذهب في هذه السنة ومن الذي لم يذهب هذا كان موضوع ثاني، لم تتح لنا الفرصة للتعبير على رأينا في كليته، فلما طبقنا مبدأ التناوب، طبقناه على مقاييس، وحتى يكون الرأي العام على علم ماهي المقاييس، اضطررنا أننا نرجع لنتائج الانتخابات التي وقعت في السنة الماضية، نتائج المناديب والتي تعطى النتائج الحالية، تعطينا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل 20,93% من المناذيب، الاتحاد المغربي للشغل 16,91% من المناديب، الاتحاد العام للشغالين 9,09% من المناديب، هذه المناديب. أما إذا أخذنا الأصوات فتصبح أرقام أخرى، التي تعطى هذه التراتبية بطبيعة الحال، نحن على كل حال أولاد اليوم، ولما أقول أولاد اليوم أقول بأنه بالنسبة إلينا فنحن نتعامل مع جميع النقابات على قدم المساواة، أنا كنت البارحة في طنجة، ويوجد نزاع مهم في إقفال والذي وراءه نقابة الاتحاد المغربي للشغل، واستدعيت رب المعمل وممثل النقابة الذي هو أحد الإخوان عضو هنا في مجلس المستشارين وعملت مجهودي والحمد لله جاب الله التيسير، لأن نعتبره بأنه عمل نقابي هو مكمل لعمل الحكومة في الدفاع عن قانون الشغل، وهو مكمل لعمل الحكومة في الدفاع عن قانون الشغل، وهو مكمل كذلك للقيام بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية، النتيجة الحمد لله، نتيجة مساهمتنا في جنيف وهو أننا لأول مرة منذ سنين المغرب لن تتم الإشارة إليه في تقارير المنظمة الدولية للعمل، بإساءة، واعتبروا بأن هناك تقدم في مجال المعايير القانونية والتشريعية وأن هناك ... على كل حال يمكن لكل واحد أن يرجع، أنا أتكلم بموضوعية، وهذا ليس بموضوع الذي يضحك، لأنه لما نرى الشيء الذي وقع، كان يمكن لي أن أجيب بطريقة أخرى، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

* المستشار السيد أحمد التويزي :

أولا نشكر السيد الوزير الذي من خلال جوابه على الاقرار أولا على مبدأ التناوب، على أن الاتحاد المغربي للشغل والمسؤولين عنه عملوا ما يكفي فيما يخص العمل النقابي وفي إنشاء العمل النقابي داخل المغرب، أشكره على هذه الالتفاتة.

أما فيما يخص التناوب، قلنا ونحن داخل الاتحاد الدستوري ليست لنا نقابة، وهذا موقف اتخذه الرئيس المعطي بوعبيد، ليست لنا نقابة، وهذا موقف اتخذ من طرف المرحوم المعطي بوعبيد، لأنه -بلاش ندير نقابة-.

إذن، من خلال هذه المسألة، طرحنا هذا السؤال، وقلنا لمعالي السيد الوزير على أننا لسنا أولا لسنا ضد مبدأ التناوب، ولكن التناوب يجب أن يكون موضوعي ومبني على شروط معينة وعلى معايير معينة، المعايير التي تتم بها التمثيلية جميع النقابات الدولية من طرف المنظمة إذ هناك معايير، والمعايير راه لم يجهلها السيد الوزير لأن الاتحاد المغربي للشغل راه كان أرسل مذكرة لسعادته وشرح فيها المعايير التي اعتمدت وتعتمد في إطار إيفاد من يمثل الشغيلة المغربية.

فيما يخص المعيار الذي تكلم عنه السيد الوزير وهو معيار الانتخابات، معيار الانتخابات ليس بمعيار موضوعي وراه يعرف السيد الوزير على أنه قررت هذه المنظمة بالتاريخ بالضبط، في دورة 76 المنعقدة بجنيف في 1989، وكذلك في المؤتمر الجهوي الافريقي المنعقد بجزيرة موريس 1974، قرار بخصوص معيار الانتخابات غير مقبول وليس معيار الذي هو... الانتخابات في غالب الأحيان تكون سياسية، هذا قرار هذه المنظمة، ثم الانتخابات... نتائج الانتخابات فيما يخص النتائج التي أفضت إلى انتخابات المناديب العمال نعرف على أنه عدد أي القطاع العمومي، ماشي قطاع العمومي والادارات أعطت عدد من المناديب أكثر من حجمها، إذن هنا أصبح غبن وراه جميع الهيآت السياسية ولا النقابية نددت بهذه المسألة، أن أعطت حجم أكبر لهذه المناذيب التي يأتون عن طريق الادارات، ونعطي مثل بسيط على أنه وزارة التشغيل التي بها 750 عامل أعطت تقريبا 120 مندوب بعد الاصلاح الدستور، 120 على 700 تقريب موظف وإذا أخذنا ميناء الدار البيضاء به 17 شركة، الذي هو شريان الاقتصاد الوطني 70% من المبادلات التجارية التي توجد بميناء الدار البيضاء 70% من الإنتاج الاقتصادي الوطني ثم أعطي فيه، 17 شركة، نقول لكم تقريبا توجد 17 شركة ويوجد عدد العمال تقريبا ما يربو على 8000 عامل ونعرف على هذا الميناء، النقابة

المسيطرة، التي الموجودة داخل هذا الميناء هي الاتحاد المغربي للشغل كم أعطى لها من المناديب؟ أعطي لها 57 مندوب، إذن، هنا يوجد مس بهذه المسألة، مسألة انتخابات مناديب العمال مطعون فيها، فيما يخص هذه التمثيلية أولا يوجد قرار المنظمين، ثم يوجد هذه المسائل التي هي كانت هذه العمليات ليست في محلها، وأتمنى... وشكراً، لم يوجد مشكل، نحن ننضبط، لم يكن أي مشكل.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، هل هناك تعقيب للسيد الوزير.

* السيد وزير التشغيل :

بسم الله الرحمان الرحيم

على كل حال أنا إنسان ديمقراطي، أو من بالانتخابات وبنتائجها، وبالتالي فليس هناك...

أريد هنا أن أؤكد أن ما أشار إليه السيد المستشار المحترم إذا دخلنا في التفصيل، مسطرة الانتخابات سيمكن لي أن أقول لك أنا بأنه وزارة التعليم التي فيها ذاك النقابة الأخرى المسيطرة راه منذوب واحد ينوب على أكثر من 1200 مشتغل، فنحن لا نأخذ هذه المقاييس، لأن إذا جئنا نأخذ هذه الأشياء، راه يمكن النتائج التي أعطيت وهذه التراتبيات تغير رأسا على عقب، وتصبح الفوارق فوارق جسيمة، لذلك يوجد نوع -شي كيغطي على شي- ولكن المهم بالنسبة لنا هو المستقبل، والمستقبل هنا أؤكد ذلك، بالنسبة إليه وبالنسبة للحكومة النقابات سواسية، نتعامل معهم لمصلحة العمال ولله الحمد، من النهار الذي أتينا وبابي مفتوحة في وزارة التشغيل استقبل جميع المتنازعين لا في القطاع الخاص ولا في القطاع العمومي ولا في قطاع الدولة ونحاول مساعدتهم على حل مشاكلهم أكثر من هذا أريد هنا بقدرما أشدت بالأخ المحجوب بن الصديق أشيد بالأخ عبد الرزاق أفيلال والأخ محمد نومير الأموي، ومشاركتهم التي كانت في هذا المؤتمر وبالسي الأموي تصدى داخل لجنة المعايير في جنيف إلى حملة ضد نظامنا الملكي الدستوري من طرف خصوم المغرب تصديا كان حاسما في قلب الأشياء على مدبريها، وأشيد بالروح الوطنية التي تطبع النقابيين المغاربة ونحن مع الجميع في هذا المجال، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى السؤال الآني الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد المكلف بالصيد البحري، المتعلق بالعلاقة بين الاتحاد الأوربي ووزارة الصيد البحري، وهذه الأخيرة ولجنة الفلاحة والقطاعات الاقتصادية للمستشار المحترم السيد أحمد لعمارتي فليتفضل.

* المستشار السيد احمد لعمارتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين،

لقد اجتمعت لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية يوم الخميس 7 ماي مع السيد وزير الصيد البحري، حول وضعية خاصة ومستعجلة ألا وهي مصيدة السردين في المنطقة الأطلسية لجنوب المملكة من بوجدور إلى الكويرة، وفعلا وأثناء هذا الاجتماع الهام أخذنا جميعا وبإيمان قراراً هاما دفاعا عن المصالح العليا للبلاد، وسجلنا أثناء هذا الاجتماع تدخل السيد الوزير الذي قال إننا مقبلون على التعامل ضمن توجه جديد في تسيير قطاع الصيد البحري، واعتبرنا أن التوجه الجديد هو الاستشارة مع المستشارين واحترام الديمقراطية، ولكن وللأسف لاحظنا أن السيد الوزير لا يعطي أي اعتبار لهذه اللجنة مؤكداً ذلك بالصمت والكتمان على البرلمانيين بما جرى وتقرر مع السيد المدير العام للصيد في اللجنة الأوربية السيد أنطوان كاراكو، الذي جاء إلى الرباط من 15 إلى 17 من هذا الشهر، أنطوان كاركو مصحوب بوفد هام من موظفيه السامين لدراسة ومناقشة مع السيد الوزير موضوع واحد ألا وهو اتفاقية الصيد البحري بين الاتحاد الأوربي والمغرب، وبعد ذلك نشرت الصحف الأوربية بلاغا من الاتحاد الأوربي يعلن عن نجاح مهمة المدير العام بالمغرب، ويقول ويزيد البلاغ : «وتم التفاهم التام للطرفين»، أي المغرب والاتحاد الأوربي، علما أن اللجنة البرلمانية المختصة لم تستشار بتاتا في هذا الموضوع، سؤالي السيد الرئيس.

هل هذه اللجنة غير مؤهلة للاستشارة في هذا الموضوع؟ هل الحكومة لها الحق وحدها بإبداء الرأي وأخذ القرار دون استشارة البرلمانيين والمهنيين؟ مع تحفظي، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير المكلف بالصيد البحري، فليتفضل.

إذن أقترح على السادة أعضاء المجلس على أن هناك أسئلة أخرى آنية تتعلق بنفس الوزارة وسندرج السؤال الآني الثاني المتعلق بوزارة الصيد ويتعلق الأمر بالمستشار السيد فضيلي محمد ومحمد الأمين فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد محمد فضيلي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نعلم جميعا الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي يكتسيها البحر وخصوصا الثروة السمكية التي يمتلكها المغرب، إذا ما أحسن استغلالها سنوفر الأمن الغذائي للمواطنين، كما سنخلق عددا كبيرا من مناصب الشغل، إذ نحن شجعنا الاستثمار في هذا الميدان أي في ميدان الصيد في أعالي البحار أو الصيد الساحلي، كما سيحصل المغرب على العملة الصعبة من جراء التصنيع والتصدير كما يجب علينا أي على حكومة أن توفر القوانين اللازمة في هذا الميدان نظراً للفراغ التشريعي الموجود في ميدان البحر، وتجنب كل ما أمكن الاتفاقيات التي لا تدخل في إطار الشراكة ليستفيد المغرب من الاستثمار الوطني والأجنبي، لأن هذه الاتفاقيات كان المغرب يرفضها في بداية الاستقلال وقبلتها بعض الدول الافريقية آنذاك والآن وقع العكس أصبح المغرب يقبل هذا النوع من الاتفاقيات ودول افريقية أخرى ترفضها جملة وتفصيلا، لأن أصحاب هذه الاتفاقيات لا يمكن مراقبتهم مراقبة صحيحة، وبالتالي لا تخدم هذه الاتفاقيات إلا مصلحة أصحابها، وإذا لم نحسن التصرف من الآن للحفاظ على هذه الثروة، أي ثروة الأجيال المقبلة، سيقع لا قدر الله ما وقع لاسبانيا والبرتغال ودول أخرى، فلقد وصل الأمر بهم إلى الاتيان على جميع ثرواتهم السمكية، ويلجؤون الآن إلى المغرب مضطرين للبحث عن الأسماك.

السيد الرئيس،

لنا اليقين بأن هذه الحكومة ستقوم بما يمليها عليها واجبها الوطني في هذا الميدان وفي أسرع وقت ممكن في ميدان البرمجة والاستثمار والحماية والتنمية ومراعاة مصلحة المغرب قبل أي اعتبار.

لذا، نسائلكم السيد الوزير عن نتائج الاتفاقيات السابقة وماهي الآفاق المستقبلية في ميدان الصيد البحري؟ أملي أن يكون جوابكم يشفي غليل السادة المستشارين، ومن خلالهم يشفي غليل الشعب المغربي شكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، في نفس الموضوع تقدم بسؤال آني كل من السيد رحو الهيلع والسيد محمد الحسن امنينو فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد محمد الحسن امنينو :

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

يكتسي قطاع الصيد البحري أهمية كبرى في اقتصادنا الوطني، إذ يعتبر من أهمية مكوناته، لكن رغم ذلك لم يرق لحد الآن إلى المكانة التي تخول له امكانياته، ولم يلعب بعد الدور الذي يمكنه أن يلعبه وهو ما يستلزم الاعتناء به وإدخال إصلاحات الضرورية له وفق استراتيجية وتدابير جريئة. إن تطور ونمو هذا القطاع يبقى رهين بمدى توافقه مع الاتفاقية الأوربية التي تسمح لأسطول ضخم باستغلال الثروة السمكية في المياه الوطنية علما أن هذا الاستغلال لايخدم مصالح الصناعة السمكية المغربية ولا مصالح البحارة المغاربة، وهو ما دفع بكم للتصريح عن عدم تجديد اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوربي.

لذا، نطلب منكم السيد الوزير المحترم تزويدنا بمزيد من المعطيات حول امكانية الوصول إلى عدم تحديد هذه الاتفاقية وعن آثارها الممكنة على علاقتنا مع الاتحاد الأوربي. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة لأحد المستشارين الذين تقدموا بنفس السؤال إلى السيد الوزير المنتدب بالصيد البحري، السيد المختار الجماني - السيد المهدي عثمون والسيد محمد الجوهري، فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد صاحب السؤال :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارين،

مادام هناك 4 أسئلة، هذا يعني على شيء، على أهمية هذا الموضوع، نعرف السيد الوزير، لقد زار وفد من الاتحاد الأوربي أخيراً بلدنا، وأجريتم معه محادثات، وبعد ذلك أدلى رئيس الوفد بتصريحات لاندري ما إذا كانت خلاصة للمشاورات التي أجريت بينكم، ولذلك السيد الوزير نسألكم عن الآفاق المستقبلية لهذه العلاقة في إطار اتفاقية الشراكة واتفاقية الصيد البحري. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المنتدب المكلف بالصيد البحري فليتفضل.

* السيد التهامي الخياري الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارين،

أولا في البداية، أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، الذي سيمنح لنا فرصة لتوضيح الأمور.

سؤال طبعا يتعلق أساسا بزيارة وفد من الاتحاد الأوربي تحت رئاسة مدير الصيد البحري لبلادنا خلال الأيام القليلة الماضية.

وفي البداية أود أن أسجل أن هذا السؤال مطروح من فرق الأغلبية وفرق المعارضة مما يدل على الاهتمام الذي توليه الفرق لهذا التطور في الموضوع الحيوي بالنسبة للبلاد، والذي بدون شك من الضروري على الأقل في بعض جوانبه أن يكون فيه إجماع وطني.

قلت أشكر السادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال، وأريد أن أقول أنني استغرب لكون أحد السادة المستشارين قال بأنه لم يكن هناك فكر ديمقراطي وتعامل ديمقراطي مع هذا الملف، طبعا، سبق لي أن طلبت اجتماع اللجنة بطلب مني لما كان مطروح ضرورة اتخاذ بعض التدابير ويمكن لي أن أؤكد بأنني لم أتوصل بأي طلب لاجتماع اللجنة، لو كنت توصلت بأي طلب لاجتماع مع اللجنة، لكنت استجبت لذلك، والسيد رئيس اللجنة يعرف ذلك، لكن هذا لا يعني بأنه لم تكن هناك استشارة ونقاش مستمر مع أناس الذين يشتغلون في القطاع مع المهنيين، لماذا لم نر بأنه من الضروري أن يكون اجتماع مع اللجنة، لسبب واحد ولسبب بسيط أن الزيارة الأخيرة الذي قام به مدير الصيد البحري كانت رسميا أقول رسميا زيارة التعارف، لم تكن الزيارة مطروحة فيها لانقاش ولا تفاوض، يمكن لي أن أقول لكم بأنه بطلب من مدير الصيد البحري للاتحاد الأوربي وبعد مشاورات مستمرة فيما يخص تحديد التاريخ -هم كانوا يردون المجيء منذ تأسيس الحكومة الجديدة للتعرف على نواياها، بعد نقاش طويل اتفقنا على أن تكون هذه الزيارة في الأسبوع الأخير، وكما لاحظتم لم يصدر أي بلاغ من الوزارة المعنية ولم يصدر أي موقف من وسائل الاعلام الرسمية، باستثناء دوزيم والتي تتصرف -كما تعلمون- أنها كيف تتصرف، التي أعطت لهذا الحدث أبعاد التي ليس في مستوى أبعاده، قلت لم يكن أي تصريح من عندنا كانت هناك... كان تصريح الوفد بعد مغادرته لبروكسيل وتناقلته وكالات المغرب العربي للأخبار وكان التصريح للوفد لما رجع إلى بروكسيل.

طبعا بلا شك عندهم ضغوط ويريدون تهدئة بعض الأوساط، وهذا شأنهم، ولكن نحن في اللقاء الذي كان معهم كان لقاء أولا أكدنا لهم فيه أنه رغم الحيف الموجود في الاتفاقية المبرومة بأن المغرب وافي للالتزاماته، وبأنه سيحرص على تطبيق الاتفاقية لا أكثر ولا أقل من الاتفاقية، ولكن الاتفاقية في مفهومها العام أنه فيما يخص تدبير استغلال لثرواتنا السمكية هي أولا وقبل كل شيء تحت سيادة المغرب ومن اختصاص الحكومة المغربية، ثم أكدنا لهم من جديد ما سبق أن أكدناه من قبل بصفة علنية بأن المغرب يعتبر بأن الاتفاقية الأخيرة هي آخر اتفاقية الصيد البحري.

قلت هذه المسائل التي أكدناها لهم، طبعا اتصلوا بنا وقالوا بأنهم يريدون الاتصال بالمهنيين قلنا لهم المغرب مغرب ديمقراطية ومغرب التعددية وبأن من حقهم الاتصال بالمهنيين كيفما يريدون، طبعا الوزارة ليست وصية على المهنيين، ليتصلوا بوسائلهم، فعلا الذي في علمنا بأنهم كذلك اتصلوا بالمهنيين، ولكن كذلك قلنا لهم نحن نحبذ فكرة الاتصالات مع المهنيين والنقاش مابين مهنيوننا ومهنييوا الاتحاد الأوربي، ولكن في أخذ القرارات فيما يخص سياسة المغرب في هذا الميدان كما في باقي الميادين هي قرارات الدولة المغربية، وبالتالي في الأخير الدولة المغربية هي التي ستتحمل مسؤوليتها فيما يخص طريقة تدبير ثرواتها، هذه هي الأمور التي مرت، نحن قيل لنا وسجلناه بأن الاتحاد الأوربي متفهم هذا الموقف وبأن السيد الذي أتى مترأس الوفد متعاطف مع موقفنا، وبأنهم يتفهمون بأن المغرب يريد هذه الثروة الأساسية وأقول بترول المغرب، بأن المغرب يريد التصرف في هذه الثروة بأسلوب الذي يهدف إلى تنمية البلاد، وأننا خرجنا من القرن 19 وخرجنا من القرن 20 ونحن مقبلون على القرن 21 بأن اتفاقيات مثل اتفاقية الموجودة راه غير ممكنة وغير مقبولة، هذا ما كان من أمر، ولهذا ما خرجنا بلاغ، لأنه لم يوجد أي شيء جديد في موقفنا، ولم توجد لغات متعددة توجد اللغة التي نقولها علنيا واللغة التي نقولها في الاجتماعات الغير العلنية، يوجد تصرف واحد مطابق اللغة التي نعبر عليها وأظن بأنه لا داعي للقلق، لأن موقفنا وخطتنا واضحة.

وشكراً عن انتباهكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب من طرف السادة المستشارين، السيد المستشار تفضل.

* المستشار طالب التعقيب :

شكراً السيد الرئيس،

أريد أن أسجل في هذا اليوم على أن السيد وزير الصيد البحري أكد كلما تقرر في اجتماع 7 ماي، وأنه احترم التزاماته مع اللجنة، عمل في حماية الثروة السمكية أنه آخر اتفاقية مابين الاتحاد الأوربي والمغرب، ونحن نعتز به باحترامه لالتزاماته. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، هل هناك من تعقيب آخر، المستشار السيد جواهري.

* المستشار السيد محمد جواهري :

شكراً السيد الرئيس،

كذلك يتبين من جواب السيد الوزير بأن الاتفاقية كما كانت من قبل وكما أدت نتائج المفاوضات السابقة التي استمرت سنتين وكما خرج المغرب منتصراً بموقف قوي وشجاع والجميع يتذكر المراحل الصعبة التي اجتازتها هذه الاتفاقية، وكذلك الموقف الصارم والقوي لجميع الفعاليات السياسية المغربية في وقت عقد هذه الإتفاقية والوصول إلى هذه النتائج وكما أشار السيد الوزير الاجماع الوطني المطلق فيما يخص هذه المسألة وهذا الاجماع بطبيعة الحال نحن نعتز به كمغاربة كلنا لا أغلبية ولا معارضة ولا حتى الذين في الظل عندما يتعلق الأمر بقضية وطنية أساسية، ونعتبر بأن هذه المسألة مسألة الصيد البحري هي مسألة أساسية لا تقل أهمية عن القضية الوطنية الكبرى، لأن كيف نقول ونعتقد دائما أن المغرب هو بلد البحر وليس كما يقال بلد فلاحة ولابلد صناعة ومستقبله، مستقبله في البحر، والأوربيون شركاؤنا يعرفون هذه المسألة ومطروحة بالحاح، وننبه فقط ننبه من أجل التنبيه الحكومة وطبيعة الحال لم نعطيها دروس ولا نقول أو نوزع الوطنية أن هناك وطني، كل مغربي، مغربي فهو وطني قح، وأن قلبه ينبض بالوطنية، ننبه فقط إلى أن هذه المسألة لابد فيها دائما من إجماع، ولابد فيها من مراجعات جميع الفعاليات السياسية، وأنه لا يمكن ولن نسمح لأي كان أن يقف موقف المساومة أو غيرها، لأنه بعض... لأنه الاسبانيين عندما زاروا رئيس المجلس الشيوخ الاسباني عندما زار هذا المجلس، وكان هناك اجتماع مع رؤساء الفرق، كان هناك اجتماع رؤساء الفرق فذكرنا على قضية سبتة وامليلية، قال، هذه المسألة نتركها جانبا ليس في هذا الوقت، ولكن قضية الصيد يجب عليكم أن تعرفوا ما نعانيه، راه لدينا عائلات يجب أن تأكل وتشرب، تبارك الله غير أنتم الذين تقدرون أن تدافعوا على ذويكم، وتدافعون على مسائلكم، نحن مشكلنا نتركه، وهذا مشكلكم نسبقه ونعطيه أهمية وأنتها الله فيكم -لا، فلذلك الأمور تسير في هذا السياق وبالسياق التي كانت فيه، والجهود المبذولة سابقا والنتائج التي وصلنا إليها يجب علينا حمايتها والتمسك بها ونشكر من جديد السيد الوزير على موقفه وعلى رده. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، هل هناك تعقيب من طرف السادة المستشارين؟

حضرات السيدات والسادة.

ننتقل الآن إلى الأسئلة الشفوية العادية، وبالفعل تقدم كل من السيد المختار الجماني...آه، لا، السيد محمد التيتني العلوي -عفوا- والسيد محمد كافي الشراط - ومحمد الخليفة بسؤال موجه إلى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتشغيل والتكوين المهني الناطق باسم الحكومة، فليتفضل أحد المستشارين لإلقاء هذا السؤال.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمين،

أخبر المجلس الموقر، لأن هذا داخل من اختصاصاته الأساسية، أنه راه يوجد حرب شعواء مشنونة على الطبقة الشغيلة وعلى الانتماء النقابي، توجد حرب ممنهج، لمجرد أن الناس يفكرون ويقررون أن ينتمون نقابيا، توجد معادلة الآن أصبحت أو كثرت وليست أصبحت، كثرت، مجرد تكوين مكتب نقابي معناه الطرد، بما في ذلك أعضاء المكتب النقابي، بما في ذلك الكاتب العام إلى آخره، والدلائل والاحصائيات والمراسلات موجودة على طاولة جميع المسؤولين المحليين والإقليميين والمركزيين، النقل الحضري في الدار البيضاء، عدد من الشركات بها الطرد يتراوح مابين 44 واحد مطرود ومفصول و14، و13 -عفوا- توجد بعض الضيعات في الجنوب التي فيها 102 من المطرودين، يعني هذا كله نختصره في شيء واحد وهو أن القوانين إذا كانت ترسانتنا القانونية في المغرب مهمة ومهمة جداً، راه الغائب الدائم هو من يحمي هذه القوانين ومن يعمل على تطبيق هذه القوانين، هذا هو الغائب، الغائب الدائم أبداً وبالاستمرار، راها بؤر فعلا بؤر التوتر نحن الآن في هذا المجلس الموقر أما أنظاركم، أمام أسمائكم، راه نحن ندق هذا الناقوس، إنها بؤر التوتر، يجب على هؤلاء الناس، من يحمي هذا الشيء، كنا استبشرنا خيراً بفاتح غشت 96، لما توقع التصريح المشترك وتوضعت آليات الحوار والتفاوض الاجتماعي، استبشرنا خيراً أنه يوجد لقاءين مابين الحكومة وبين المركزيات النقابية، وأنه توجد جدولة وبرامج إلى آخره، إلى حد الساعة لم يطبق هذا، كنا استبشرنا خيراً لما تكونت آليات تسمى بالمجالس الجهوية للحوار الاجتماعي والاطلاع على الملفات، هذه الأشياء كلها تعطلت وتوقفت، فالحكومة والشعب المغربي ونحن جميعا نسعى بالفعل حاثين محثوثين، يعني للتنمية التشغيل، ولكن قبل تنمية التشغيل يجب أن نحمي أنفسنا برصيد الشغل الوطني الذي يتفتت يوميا والذي

يضيع يوميا، رصيد الشغل الوطني، آ الاخوان، آ الاخوات، آ المسؤولين راه يوميا يتفتت ويتشتت، بمفعول عدم احترام القوانين، بمفعول الخوصصة التي لم تحترم في عدد من دفاتير التحملات والذي عدد من المئات من الناس راهم في عداد المحرومين وعداد المشردين، فنحن نتساءل السيد الوزير المحترم.

ماهو مصير هذا الحوار الاجتماعي؟

نتساءل السيد الوزير المحترم

ماهو مصير هذه اللجان الاقليمية؟

ونتساءل كذلك

ماهو المصير الذي ينتظر هؤلاء الناس؟ لأن هؤلاء الناس جاعوا ويموتون جوعا، وأنا قلتها مرتين وأؤكدها ثالثة راها بؤد حقيقية للتوثر. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

* السيد خالد عليوة وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني :

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر السيد المستشار، لأنه منحني الفرصة لأتكلم على موضوع الذي هو بأهمية بمكان، طبعا بالنسبة للشغيلة المغربية وراء الشغيلة المغربية، توجد ملايين من الأسر، من المحقق على أن المنازعات الاجتماعية هي جزء من الرواج الاقتصادي بصفة عامة، لكن ما نلاحظه الآن وهو أن نسيجنا الانتاجي يتعرض أكثر فأكثر لضغوط وضغوط مهمة، بالنسبة للمنافسات الدولية، بالنسبة لشروط العمل، بالنسبة لتكاليف الانتاج، وهذا يؤدي إلى تقوية أو إلى تحريك نوع ما لهشاشة في العلاقات الاجتماعية داخل المقاولات ولا المؤسسات الانتاجية، لذلك نحن نرى بأن إن شاء الله أول شيء يجب أن يعمل وأريد أن أعلن عن هذه القضية في هذا المجلس الموقر، وهو أننا نخرج مدونة الشغل إلى الوجود ولقد بدأنا على مستوى الوزارة في تحيين ما وصلت إليه الإعدادات الأولية بالنسبة لمدونة الشغل، وأملنا إن شاء الله أن في الدورة الخريفية، أننا نتقدم بمشروع طبعا بعد الاستشارة مع المركزيات النقابية والأخذ بعين الاعتبار رأيها في هذا الموضوع. كذلك الأمر بالنسبة للحوار الاجتماعي، فإن شاء الله يعني لولا هذا التزامن وهذا الزحمة من الناحية السياسية التي وقعت لكان تحريك الحوار الاجتماعي، ولكن نحن نريد أن نحرك الحوار الاجتماعي حتى يكون هادفا، لم يكن فقط لقاء من أجل لقاء، ولكن يكون لقاء للبث في القضايا الملموسة والتي ينتظرها العمال وأعني بها بعض الحاجيات الأساسية في مجال -طبعا- قوانين الشغل، ولكن كذلك في مجال الخدمات الاجتماعية والتغطية الاجتماعية بصفة عامة، عندنا كذلك سنحيي إن شاء الله اللجنة الوطنية لحل المنازعات، لأنه تعرفون توجد لجنة التي تهتم بالمنازعات الكبرى، سنجمعها قريبا إن شاء الله لتتكب على دراسة على هذه المنازعات الكبرى التي في الحقيقة في مأزق، لنلقى حلها ونتقدم شيئا ما في الاتجاه الذي قاله السيد المستشار وهو حماية شروط الشغل في بلادنا. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب، تفضل.

* السيد المستشار صاحب التعقيب :

شكراً للسيد الوزير،

المشكل السيد الوزير هو ليس مشكل مدونة الشغل المشكل أساسا هو مشكل احترام القانون الحالي للشغل هو مشكل يتلخص في 3 نقط أساسية الذي أثارها الأخ المستشار، أولا الحريات النقابية، لا تهتم، وليست مدونة الشغل التي تحل مشكلة الحريات النقابية، يجب البث من طرف المندوبيات المتواجدة للشغل على السهر على احترام على الأقل على دستورنا، الذي يعطي حرية الانتماء والحريات النقابية.

ثانيا، فيما يخص قضية تطبيق قانون الشغل، الحد الأدنى للأجور، مايقع الآن في الدار البيضاء هو المشكل الثاني، وهو أن الحافلة أي الوكالة المستقلة للنقل الحضري الآن عندها مشاكل كبيرة لماذا؟ لأنه مقابل هذه توجد حافلات الخواص التي لم تمنح حتى أدنى الأجور، لم يدفعوا لعمالهم أنهم يشاركوا في صندوق الضمان الاجتماعي، ما... ما...، وبالتالي كانوا سببا لتكسير هذه الوكالة الكبيرة الآن في المغرب، هذا هو المشكل، المشكل وهو أنه يوجد نوع من تلابس الذي هو غير منطقي وغير معقول، هذه الثانية.

ثالثا، كنا في قضية الخوصصة، لم نكن ضد الخوصصة، ولكن كنا ضد المستعرض الخوصصة، لأنه كنا نعرف مسبقا أن الخوصصة ستخلق لنا متاعب لا فيما يخص ممتلكاتنا كبلاد ومكتسباتنا كبلاد فيما يخص الصناعات المتقدمة ونعطي عدد من المؤسسات، أعطي كمثال وهي قضية «لاسيموف»، الآن لاسيموف بمدينة فاس، المؤسسة التي كانت تستورد جميع منتجاتها للعالم كله، أصبحت الآن في حالة يرثى لها لكون أنه الآن 450 عائلة مشردة، لماذا؟ لأنه قضية الخوصصة لم تسهر الحكومة على أنها تراقب هذه العملية، عملية الخوصصة، إذن، هذا مشكل.

ضاع المغرب في إمكانيات التصدير مواده، التيكنولوجية المتقدمة.

ضاع المغرب في المداخيل الذي كان يدخلها حتى على (الجير) وعلى الضرائب بالنسبة لهذا المؤسسة.

وضاع المغرب في 450 إطار مهندس تقني وعامل مشردين.

قضية إيكوز، التي كانت تستورد 70% من انتاجها كانت تستورد للخارج، الآن هاهي إيكوز 1200 عائلة هي مشردة، هذا هو المشكل، مشكل وهو أننا كنا ضد الخوصصة في المجلس السابق، في مجلس النواب السابق، لماذا؟ لأننا كنا نتكهن أننا سنسقط في هذه المشاكل، فلهذا مشكلنا هو 3 نقط أساسية :

1) حريات الانتماء النقابي.

2) تطبيق قانون الشغل، نحن لا نطلب المستحيل.

3) مصير هذه المؤسسات التي خوصصت الآن ولعمالها والسيد الوزير في مكتبه عدد من المراسلات متعلقة بهذه المشاكل، مشاكل الخوصصة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، والآن ننتقل مرة أخرى لقطاع الصيد البحري، هل هناك جواب للسيد الوزير، تعقيب.

* السيد وزير التشغيل :

نحن معك، كما تتكلم على حماية الحقوق الأساسية للشغيلة هذا هو دورنا أننا نكون ساهرين على تطبيق القانون، وإن شاء الله سيظهر في مناسبة مناقشة القانون المالي، أن الحكومة تدعم وظيفة تفتيش الشغل بإعطائها إمكانيات إضافية، أنتم تعرفون بأنه حالة مفتشية الشغل حالة مزرية، فالآن إن شاء الله ستعطى إمكانيات إضافية.

من ناحية ثانية التي ذكرت الذي يتعلق بقضية الخوصصة فهذا الموضوع بطبيعة الحال، نحن نفضل أنه يعالج علي مستوى اللجنة الوطنية المكلفة بالمنازعات ونتطرق له كمنازعة من المنازعات التي بالنسبة لنا ما الذي أنجز من طرف من تسلموا أو تم تفويت هذه المؤسسات إليهم، طبقا لدفتر التحملات الذي كان أساس هذا التفويت، فإذا كان هناك فرق بين دفتر التحملات وبين ما قام به هؤلاء الناس، فهناك قانون، وهناك دولة، وهناك جهاز تنفيذي الذي سوف يحاول أن يقوم بما يجب القيام به في هذا المجال.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

والآن ننتقل إلى قطاع الصيد البحري مرة أخرى حيث ورد في شأنه سؤال تقدم به كل من السيدين عبد الجبار بومحلى، وبوشعيب الهلالي، فليتفضل أحد المستشارين، لبسط السؤال.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يقال أن هناك 26 رخصة لاستئجار مراكب أجنبية قصد استغلالها لتمويل معامل التصدير، خاصة السردين وهذه المراكب تمتاز بآليات جد حديثة، وذات الحجم الكبير مما سيؤثر سلبا على مخزوننا السمكي، خاصة السمك السطحي في هذا الصدد يلاحظ أن هناك تناقضا مع السياسة المتابعة من طرف وزارتكم منذ سنة 1998، والتي تنص على تجميد الاستثمارات وتسليم رخص جديدة لبناء مراكب الصيد...

معالي الوزير،

فهل هناك تراجع في السياسة المتبعة من قبل، أم أن الوزارة عازمة كل العزم للحفاظ على الثروات السمكية وحذف استغلال هذه المراكب الأجنبية من طرف الخواص، وخاصة في المناطق الجنوبية؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المنتدب المكلف بالصيد البحري.

* الوزير المنتدب المكلف بالصيد البحري :

شكراً للسيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارين،

أولا أشكر السيدان عبد الجبار بوملحى وبوشعيب الهلالي، من الحركة الديمقراطية الاجتماعية على هذا السؤال.

أولا منذ أن تأسست الحكومة الجديدة، لم تمنح أية رخصة للصيد، هذا لنكون واضحين حتى لا يقع سوء الفهم أو سوء تأويل نحن مطبقين تجميد الاستثمار في هذا الميدان حتى نرى الأمور وندرسها ونتعمق في الامكانيات الموجودة، بل العكس الآن السياسة هي إذا كان شيئا من تقليل من الضغط على الثروة السمكية، يبدو لي السيد المستشار يطرح قضية 27 باخرة التي أعطيت في اجتماع - هذا شيء معروف - في اجتماع المجلس الوزارى قبل ما تأتي الحكومة الحالية، ليس ... بواخر يمكن أجانب حقيقة واحد... بل لمغاربة الذين يستعملون بعض البواخر أجانب، وهؤلاء المغاربة حقيقة هذه الاشكالية التي عندي مطروحة ليست بهذه، لأنه كما قلتها للمهنيين وأؤكدها أمام الملأ، نحن

الحكومة الجديدة ستسير الأمور كما وجدتها، لم نزد في الايصانص إلا إذا بدى لنا بأنه من المصلحة الزيادة، ولكن لم نسحب حتى لأي واحد شي شيء الذي أعطي له، والذي له والذي ليس نحن المسؤولين عنها، الاشكالية المطروحة عندي هي هذه الاشكالية، اشكالية المغاربة عندهم بواخر ويعتبرون كأجانب وملزمين بتفريغ انتاجهم في بواخر أجنبية في الوقت الذي عندي في آسفي معامل تغلق، في الوقت الذي عندي في أكادير توجد أزمة الصناعة، بحيث أن الاشكالية التي عندي الآن في إطار تسيير ماهو موجود، كيف يمكننا نستعمل كل الامكانيات التي عندنا وكل الطاقات التي عندنا لننقذ مدينة آسفي، لأنه نتكلم كثير على اجرادة، ومن الضروري نتكلم على اجرادة، ولكن كذلك يجب أن نتكلم على آسفي التي منذ بداية السنة إلى حد الآن سرحت حوالي 6000 من العمال منها، منذ بداية السنة إلى حد الآن، لهذا يظهر لي بأن الاشكالية المطروحة هي إشكالية استغلال عقلاني كل الطاقات ونخرج من هذه الوضعية، نقلب الحل أنا أعرف بأنه سيخلف مشاكل مع جزء آخر من المهنيين، نحن نعرف بأنه توجد مشاكل بين المهنيين، ولكن راه لم يمكن لنا البقاء في هذه الوضعية، وضعية ملزمين قانونيا على مغاربة تفريغ انتاجهم في مراسي خارجية ونحن نطالب من الأسطول الأوربي تفريغ داخل المناطق المغربية، ولم نبق في هذه الوضعية في حوت يصطادوه مغاربة برخص مغربية لما يدخل للموانئ المغربية يعتبر كحوت أجنبي، يظهر لي أن هذه الاشكالية هي الاشكالية المطروحة عندنا، ويجب علينا بنقاش وبحوار مع كل أجزاء وكل أطراف المهنة كيف نخرج من هذه الوضعية التي نحن موجودين فيها.

وشكراً على هذا السؤال، أنا لأنه أعطاني الامكانية لتوضيح موقفنا في هذه النقطة من النقط المطروحة من طرف المهنيين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير المحترم، هل هناك تعقيب للسيد تفضل.

* السيد المستشار صاحب التعقيب :

السيد الوزير،

الذي أريد قوله هو عدم استغلال عقلاني وتنظيمي لصيد السردين، فيما يخص الصيد السردين، السنة الفارطة كانت 800.000 طن مصطادة، 700.000 طن خصصت لأسمدة السمك، «فرينة السمك»، و100.000 طن خصصت للأكل وتصنيع معامل التصدير، وهذا الذي جعل، وتسبب في إغلاق معامل السردين لا في أكادير ولا في آسفي، ولهذا أطلب من السيد الوزير أن يحدد كمية لدقيق السمك وكمية أخرى لمعامل التصدير، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، التعقيب للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب المكلف بالصيد البحري :

السيد الرئيس،

يظهر لي السيد المستشار طرح قضية حقيقة مهمة وحيوية، فيما يخص آسفي الآن نحن مع المهنيين والصناعيين نناقش في إيجاد برنامج لإنقاذ المدينة، وعلى كل حال لما سيكون مهيأ وموجود سنخبر به السادة المستشارين وسنناقشه بلا شك في اللجنة المختصة، فيما يخص قضية الدقيق، حقيقة عدد القضايا وجدناها موجودة، وأقولها التي هي كارثة بالنسبة للبلاد، أقولها في وقت عدد من الأمور بنيت على تقييم الذي لم يكن تقييم موضوعي، يمكن لم يكن لدينا الوسائل لنقوم بهذا التقييم الموضوعي، ليس مع النية ولكن عدم التقييم، الآن يمكن لي نقول لكم بأنه وقفنا معامل دقيق الحوت، (Farine de poisson) لأنه ليس من المعقول أن الأغلبية الساحقة من انتاجنا للسردين يذهب لهذا النوع من التحويل، الموجود، موجود، كما قلت من قبل، ولكن من هنا إلى الأمام راه لم نعط رخص لتحويل سردينا إلى دقيق، ويمكن لنا في هذا الشيء نناقشه مع المهنيين في اللجنة، لأنه يتطلب نقاش يوجد الكثير من نعمل بالسردين عوض ما نحوله كما نحوله الآن، طبعا كما قلت من قبل، المعامل الموجودة راها موجودة، ولكن بالنسبة للمستقبل راه لم يمكن لنا نسير حتى نبقى نسير في هذا التوجه، توجه طحن السردين، نعطيه للبهائم لتأكله، حقيقة ليس معقول، ويظهر لي حتى البلدان الأخرى الآن، لا أمريكا اللاتينية التي كانت متخصصة في هذا الميدان خرجت منه ولم تبق تقوم بهذا الانتاج، زيادة على انعكاساته من الناحية البيئية التي هي انعكاسات جد خطيرة وليس له أي أثر على اليد العاملة، المعمل الذي يشغل 30 عامل راه معمل كبير بالنسبة لهذا الميدان بحيث أن كل المعطيات تجعلنا بأنه من الضروري إعادة النظر في هذا التوجه الذي كان من قبل. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير المنتدب المكلف بقطاع الصيد البحري والآن ننتقل إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية الذي وردت في شأنه 8 أسئلة في البداية أعطي الكلمة لأحد المستشارين السيدين أحمد السنيتي وأحمد الديبوني ويتعلق الأمر بالمحافظات العقارية، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

أتوجه بسؤالي إلى السيد وزير الفلاحة المحترم، إنه لا يخفى على علمكم أن تمديد نظام التحفيظ العقاري المحدث بمقتضى ظهير 12 غشت 1913، إلى مناطق الشمال شيء محمود في حد ذاته، طالما أنه يوحد نظام التحفيظ العقاري بالمملكة، لكن التطبيق الميداني والعلمي للمرسوم الملكي لسنة 1966، ولظهير 1977 ولقانون 1988 أضر بشكل كبير بحقوق المواطنين، وخاصة فيما يتعلق بالملك الغابوي، حيث أدى عدم الاعتداد بسندات الملكية التي لم يشعر أصحابها بضرورة الادلاء بها إلى قيام أعوان المياه والغابات بالتسبب في إثقال كاهل المواطنين بالغرامات وأحيانا بالحبس، وحملهم على الهجرة إلى المدينة وتضخيم صفوف العاطلين والمتشردين وأحيانا يذهب الأمر ببعض منهم إلى إضرام النار في الغابات انتقاما، إلى غير ذلك من المشاكل الناتجة عن الصراع حول الملك والمجال الحيوي لساكنة البوادي.

وفي هذا السياق نطرح عليكم سيادة الوزير المحترم السؤال التالي :

1) ماهي التدابير التي اتخذتها وزارتكم الموقرة للتعجيل بإنجاز مساطر التحفيظ العقاري في الأجل المعقول، وبشكل يحفظ الحقوق المشروعة للمواطنين؟

ماهي الاجراءات التي اتخذتها وزارتكم لإعطاء التحديد بالتراضي مع السكان مضمونه الكلي خاصة وأن سكان البوادي يتعرضون للمفاجأة أو الضغط خلال عملية التحديد؟

2) يمكن لإدارة المياه والغابات التابعة لكم أن تخبر السكان الذين تنازعهم في ملك غابوي معين برسالة رسمية بالحاق في تقديم الحجج والوثائق إلى لجنة التحديد، ثم تقوم في نفس الوقت باستغلال الملك المتنازع عليه، كما هو حاصل في غابة الدرجة بقيادة تنقوب وقيادة بيفي وتاغرامت والجبهة، وأماكن أخرى من جهات المملكة، لأن ذلك يعتبر تجاوزاً على المطلوب وموقفا مسبق عن ما ستؤول إليه مسألة الحسن في الملكية وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، فليتفضل.

* السيد الحبيب المالكي وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكراً للسيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

بطبيعة الحال أريد أن أوجه شكري للسيد المستشار نظراً لأهمية السؤال الذي طرحه والذي هو خاص بالمحافظة العقارية، أنا معه في جل النقط، مؤكداً أن معاينة واقعية لنظامنا العقاري يؤكد أن هناك نقص كبير، المغرب خاصة في العالم القروي نظامنا العقاري لم يغط كل هذه المناطق، رغم المجهودات التي بذلتها الوزارة في السنوات الأخيرة، الآن عندنا تقريبا 57 محافظة بالنسبة 28-29 مليون سكان ومساحة جغرافية شاسعة جداً، لذلك نحن الآن منكبين على وضع برنامج استعجالي رغم قلة الموارد المالية وإلى حد ما الكفاءات، أقول إلى حدما الكفاءات في هذا المجال، وهذا البرنامج الاستعجالي الذي ساعدنا على استدراك ما يمكن استدراكه ليشمل 5 السنوات القادمة إن شاء الله، وأعطيت الأولوية لمناطق الشمال نظراً لخصوصيات المشاكل الذي طرحها السيد المستشار وكذلك الأولوية للعالم القروي، وطموحنا هو أننا في 5 السنوات المقبلة يمكن لنا أن نفتح 32 محافظة عقارية جديدة منها 3 حتى 4 تهم مناطق الشمال وواحدة منها خاصة بالشاون، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير المحترم، الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

* السيد المستشار صاحب التعقيب :

شكراً السيد الوزير،

على كل حال، الذي أريد قوله للسيد الوزير، لأنه هذا المشكل نعاني منه في الشمال بحدة -السيد الوزير- خاصة الشمال، أنا أتكلم على المملكة المغربية ككل، ولكن خاصة في الشمال -السيد الوزير- هذا المشكلة إنها عويصة جداً وعندها عدة مشاكل، لأنه أعطيك مثال -السيد الوزير- توجد مشاكل المواطنين مع الزبناء، مع الأبناك، لأنه الملكية، المواطن ليس له الوعي بالرسم العقاري، لأنه عنده عدة مشاكل، النهار الذي يتقدم -السيد الوزير- لمطلب التحفيظ، يذلق

مشكل لنفسه، يصبح في الدعوة في المحكمة، لماذا؟ لأنه ليس واعي بالرسم العقاري، وتوجد مشاكل عند الأبناك مع زبنائهم، لأنهم يضعون رهن في البنك بالملكية، ويخرج ملكية أخرى بوسيلته ويبيع ذلك الملك، ويصبح مشكل عويص ما بين الزبناء والأبناك. وشكراً السيد الوزير، وأقترح قبل أن أشكر السيد الوزير.

أقترح تكوين لجنة لتصفية هذه المشاكل، لأنه توجد مشاكل المحاكم، ومشاكل... وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، هل هناك تعقيب للسيد الوزير.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

تعقيب بسيط السيد الرئيس

فعلا، التحفيظ لم يصبح سنة بعد في معاملاتنا، لذلك يجب أن نعمل جميعا والآن المحافظة العقارية على المستوى المركزي هي منكبة على وضع هذا البرنامج الاستعجالي، ومن أهم المحاور إن شاء الله سنبنى عليها مجموعة من المبادرات هو تحسيس المواطن المغربي، خاصة في العالم القروي، حتى يصبح التحفيظ من توابث سلوكنا ومعاملاتنا، التي لها طابع تجاري أو حتى غير تجاري، ليمكن لنا أن نؤمن جميعا ونساعد المواطن المغربي يؤمن راس ماله، سواء كان صغير أو متوسط أو كبير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير،

والآن نمر إلى السؤال الموالي، ويتعلق بالبرنامج الخاص باستصلاح شبكات ومنشآت السقي الصغير والمتوسط بالأقاليم الشمالية، للمستشار المحترم السيد محمد أوخيار فليتفضل السيد المستشار لطرح سؤاله.

* المستشار السيد محمد أوخيار :

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

أتوجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المحترم بهذا السؤال المتعلق بالبرنامج الخاص باستصلاح شبكات ومنشآت السقي الصغير والمتوسط المتواجدة بالأقاليم الشمالية.

السيد الوزير المحترم،

في إطار البرنامج الوطني للرأي تم إدراج برنامج خاص باستصلاح شبكات ومنشآت السقي الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بالأقاليم الشمالية، ويتضمن هذا البرنامج بالنسبة لإقليم الحسيمة 24 منطقة سقوية تمتد على مساحة تناهزه 1460 هكتار موزعة على 17 جماعة قروية، وستتكفل الدولة بانجاز عمليات إصلاح مآخذ العيون وتجهيز منشآت تحويل مياه الأودية وخرسنة قنوات السقي، أما عمليات الصيانة والتدبير فستبقي على كاهل الفلاحين المستفيدين والذين سيتم تنظيمهم وتأطيرهم في جمعيات لمستغلي المياه الفلاحية.

وقد أعدت وزارة الفلاحة في هذا الصدد ملفا أوليا للبرنامج واقترحت تمويله من طرف الصندوق الفرنسي للتنمية، كما برمجة الشروع في تهييئ الدراسات الفصلة قبل الانجاز ضمن مشروع القانون المالي لسنة 1996، والتساؤل الذي يطرح بإلحاح بالنسبة للمناطق الشمالية في إطار هذا الموضوع هو التالي.

أهل تم فعلا تمويل هذا البرنامج من طرف الصندوق الفرنسي للتنمية؟ وإلى أين وصل هذا المشروع ككل؟ وما هو نصيب الأقاليم الشمالية منه؟ علما أن الدراسات قد أنجزت في إطار القانون المالي لسنة 1996. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

شكراً للسيد الرئيس،

السؤال السيد المستشار الذي هو جد مدقق وفيه عناصر للجواب، بل سَأستقي جوابي من المعطيات التي أتى بها السيد المستشار المحترم، لكن قبل ذلك بقي فقط أن أذكر بأن البرنامج الوطني الخاص باستصلاح شبكة السقي الصغير والمتوسط بالأقاليم الشمالية، يشمل معدل 36.000 هكتار، ولكن 36.000 هكتار التي تهم أساسا الدوائر السقوية التقليدية الصغيرة والمتوسطة فالمراحل الذي قطعها هذا البرنامج، في الواقع تشمل نوعين من المشاريع.

مشروع أول خاص باستصلاح 10.000 كتار بأقاليم الشمال الغربي، الذي تضم أقاليم تطوان، الشاون، تاونات، والحسيمة وتازة، والآن الاعتمادات لتمويل هذا الشطر الأول فهي متفق عليها بين الوزارة والوكالة الفرنسية للتنمية من جهة، وكذلك الوزارة والبنك الألماني للتنمية من جهة أخرى، وإن شاء الله، نحن برمجنا بالنسبة للسنة المالية المقبلة 98-99 ما يقرب من 2200 هكتار، سأعمل شخصيا لانطلاق ميدانيا في أقرب وقت ممكن، بعد المصادقة على المشروع المالي، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار.

* المستشار السيد محمد أوخيار :

شكراً للسيد الرئيس المحترم،

أشكر السيد الوزير المحترم على جوابه القيم، والذي فعلا يحمل بشرى للمناطق الشمالية، رغم أننا منذ عهد بعيد نسمع كثيراً عن شعارات لهذه المناطق، ولكن ما زلنا ننتظر الملموس، وما زلنا ننتظر ما يجب انتظاره، لأنه الكثير، تحدث الكثير والكثير، والكل يتحدث عن المناطق الشمالية، ولكن الشمال لازلنا لم نر شيء، فنشكر السيد الوزير المحترم على تنفيذه لجزء أولي من هذا المشروع، ونتمنى أن يحقق الباقي، وشكراً للسيد الرئيس المحترم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، ما آل إليه التصريح المشترك هو موضوع السؤال الذي تقدم به المستشار المحترم السيد أحمد الشرقاوي فليتفضل لطرح سؤاله.

* المستشار السيد أحمد الشرقاوي :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

حقيقة ما وضعنا هذا السؤال بعد اجتماعات واجتماعات كثيرة التي استقبلنا فيها الفلاحة، والكل يتساءل على ما وقع وما استنتج من الاجتماع الذي كان وقع في القنيطرة في أبريل سنة 1996، حقيقة السؤال غير موجه للسيد وزير الفلاحة خاصة، لأن كلنا نعرف ما قاساه القطاع الفلاحي في السنوات الماضية، الشيء الذي جاء على لسان جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 1996، الذي أشار له جلالة الملك بأنها كارثة التي أصابت المغرب بعد السنوات القاسية من الجفاف ودائما في نفس السياق، كان سيدنا في الخطاب الذي أشار في خطابه وسأعطي بنذة من الخطاب.

«وقد أعطينا تعليماتنا للحكومة باتخاذ ما يلزم من التدابير للتخفيف ما أمكن من المشاكل الاجتماعية التي ازدادت حدة بعضها مع حلول الضائقة الناجمة عن الجفاف، كما أنها أعدت مشروعي قانون، يحض الأول التأمين الاجباري ضد المرض الذي سيسمح بضمان الصحي لأكثر من ثلثي السكان، والثاني إعادة التنظيم وتقوية الصندوق المغربي للتقاعد، كما تقوم حاليا بالدراسة المعمقة لأجهزة الحماية الاجتماعية قصد تحديد استراتيجية جديدة للضمان الاجتماعي»، انتهى كلام جلالة الملك. سؤالنا من بعد إلقاء الخطاب السامي 96، انعقدت لجان اجتماعات على صعيد وزارة الفلاحة لجان التي تكونت، 8 لجان شاركت فيها جميع الفعاليات وجميع الفاعلين في القطاع الفلاحي من منتجين وأرباب المطاحن وفلاحين، وعلى إثر اللجان تمخضت توصيات بلورت في اجتماع المنعقد بالقنيطرة وكانوا أمضوه نيابة عن الفلاحين رؤساد اللجان وفلاحين، ومن الجانب الحكومي بعض أعضاء الحكومة.

سؤالنا هذه سنتين أو ثلاث سنوات لم يسمع الصوت نهائيا ولو كسائر... كحوار الاجتماعي مثلا الذي اجتمع في بعض الأحيان، فمنذ أبريل 1996 إلى الآن لم نسمع عن نتائج هذه التصريح الحكومي رغم المصاعب الذي يعرفها القطاع الفلاحي.

فالسؤال أسأل السيد الوزير الفلاحة نيابة عن الحكومة ما آل إليه التصريح الحكومي؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية. فليتفضل.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

شكراً للسيد المستشار على طرحه هذا السؤال، سؤال مهم جداً، أولا أريد أن أؤكد للسادة المستشارين أن حكومة التناوب ملزمة بالتصريح المشترك الذي تم الاتفاق عليه يوم 15 ماي من السنة الماضية، وهذا يؤكد أن حكومة التناوب تعمل في إطار احترام التزامات الدولة، وأن عملها يرتكز على الربط بين ما التزم به وما سنعمل على تطبيقه.

النقطة الثانية، منذ أزيد من 3 أشهر اجتمعت بمجموعة من المنظمات المهنية، ومن ضمن النقط التي ترددت في جميع نقاشاتنا ما مصير التصريح المشترك؟ أريد أن أؤكد للسيد المستشار من خلاله للسادة المسؤولين عن جميع التنظيمات المهنية، أن عملنا في هذا الإطار كان عمل منظم وجد إيجابي، وسأعطي باختصار إذا سمحتم لي -السيد الرئيس- مجموعة من الأمثلة في 3 مجالات، قبل ما أؤكد على نقط الضعف الحالية في إطار التقييم الأولي للتصريح المشترك.

المجال الأول، يخص بعض القطاعات التي نعتبرها قطاعات مهمة، إما نظراً لوزنها الاقتصادي في اقتصاد التصدير أو نظراً لحساسية المشاكل المرتبطة بهذا القطاع، وأقصد بذلك قطاع الحوامض والبواكر قطاع البذور، وقطاع الموز، وأريد أن أخبر السيد المستشار أن الوزارة وضعت الآن مخططات وطنية لتنمية هذه القطاعات الثلاث، على سبيل المثال، وسنشرع في التعريف بهذه المخططات باشراك التنظيمات المهنية والمتدخلين في كل قطاع، قطاع، ابتداءاً من الخريف المقبل إن شاء الله.

الميدان الثاني، يهم معالجة مديونية الفلاحين في هذا المجلس الموقر عدة مرات كان نقاش مفيد وأتيحت لي الفرصة نعطي مجموعة من الاجراءات التخفيفية لجعل الفلاح المغربي في وضع يؤهله للقيام بدوره في كل قطاع قطاع، أنا لم أقل بأن هذه الاجراءات كافية ولكن هذه إجراءات على كل عندها طابع إيجابي تنطلق من الوضع الخاص للصندوق القرض الفلاحي.

الميدان الثالث، يهم عوامل الانتاج، ومن القضايا الأساسية التي يطرحها السادة المهنيين من خلال سؤال السيد المستشار، أريد أن أخبر السيد المستشار بأن الوزارة وضعت مجموعة من نصوص القوانين خاصة بقطاع الحوامض والبواكر وخاصة كذلك بتحويل الفائض لبعض المنتوجات الفلاحية، حفاظا على حد أدنى من التوازن بين الطلب والعرض، وهذه المراسيم إن شاء الله بدون شك أنها ستدخل في حيز التطبيق في الأسابيع المقبلة.

فيما يخص عوامل الانتاج، لم أبالغ إذا قلت بأننا لازلنا نناقش امكانية تخفيض المستوى الضريبي على الكازوال، فجميع المهنيين وجميع المتدخلين يعتبرون بأن الكازوال والطاقة الكهربائية من العوامل التي لا زالت تثقل... عندها ثقل أو عندها على كل وقع سلبي على تكلفة الانتاج، فأعددنا مجموعة من الدراسات وبدون شك أننا سنجد حلا إن شاء الله، أنا أريد القول بكيفية علنية أنني أتفهم موقف المنتجين والمهنيين في هذا المجال، ولكن اتخاذ قرار مرضي لجميع الأطراف يتطلب منا مجهودات لا بأس بها وبدون شك أننا سنتغلب على هذه النقطة في الأشهر القادمة إن شاء الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار تفضل.

* المستشار السيد أحمد الشرقاوي :

شكراً السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على الصراحة المعهودة فيه وعلى ... ونهنئ أنفسنا بالتزام الحكومة بتتبع التصريح الحكومي وإخراجه للوجود، هذا يتجلى في عمل السيد الوزير الملموس ولمسوه الناس كلهم أي أصحاب القطاع والذي تجلى في حماية منتوج هذه السنة الذي جعل الفلاحين يسوق منتوجهم في أحسن الظروف فنتمنى له التوفيق إن شاء الله، كل ما هناك من هذا المنبر، لأن حتى نصل من هنا 2006 لم تبق حماية ودخلنا في المنظمة التجارية العالمية، فمن هذا المنبر نناشد جميع أطراف الحكومة، لأن وزير الفلاحة وحده لا يمكن له أن يعمل أي شيء، فخاصة لما سميت بالتنمية... وزارة الفلاحة والتنمية القروية، فنقترح إحداث لجنة من جميع أطراف الحكومة التي تعمل بجانب السيد وزير الفلاحة، راه الفلاح ليس فقط في القطاع الفلاحي، راه تحتاج الطرق، الضوء، أشياء كثيرة فنقترح إحداث لجنة التنسيق التي ستعمل -من جميع أطراف الحكومة- بجانب السيد الوزير، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، والآن وضعية الفلاح المغربي هو موضوع السؤال الذي تقدم به السيد المهدي الطنجي، فليتقدم السيد المستشار لطرح سؤاله.

* المستشار السيد المهدي الطنجي :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارون،

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتوجه للسيد وزير الفلاحة بالسؤال التالي :

إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلاح المغربي لا تبعث على الارتياح حيث أضحى مصيره مجهولا بسبب التكاليف الباهضة، لعمليات الانتاج الفلاحي التي تثقل كاهل الفلاحين كالأثمنة المرتفعة للأسمدة والأدوية والبذور والوقود، إضافة إلى معاناتهم مع القرض الفلاحي وانعدام الكهرباء والماء الصالح للشرب وإشكالية التمدرس في معظم البوادي والقرى، وهذا كله يعرقل النشاط الفلاحي ويجعل العاملين بهذا القطاع يطرحون عدة تساؤلات، بل يتعرضون في كثير من الأحيان إلى الافلاس أو بيع أملاكهم وعقاراتهم في المزاد العلني، والحالة هذه أن الكل يدافع عن العالم القروي، وانطلاقا من هذه الحقيقة المرة، نطرح عليكم السؤال التالي :

ماذا أعدت وزارتكم للحد من إشكالية السالفة الذكر؟

وهل هناك برنامج عملي وخطة عملية للتخفيف من معاناة الفلاح المغربي؟

وما مصير الصندوق الوطني للموازنة وحقيقة علاقاته بالعالم القروي؟ وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

شكراً للسيد المستشار، أنا أريد أن ألخص جوابي في جملة واحدة على الوزارة في إطار مهامها الجديدة أن تهتم بالفلاح بقدرما

اهتمت بالفلاحة، كيف؟ لم توجد حلول سحرية، أو جاهزة في هذا المجال، لنكون صادقين فيما بيننا، لكن هناك إرادة سياسية قوية جداً، واسمحوا لي إذا قلت هناك إجماع وطني كيفما كان موقعنا السياسي في هذا المجلس المحترم بضرورة النهوض بالعالم القروي، فأنا سأنطلق من هذا القاسم المشترك الذي يجمع بيننا لأن مصير العالم القروي بكل موضوعية وبكل نزاهة مصير مشترك، كيف؟ اسمحوا لي -السيد الرئيس- أعطي فقط بعض التوجهات العامة في إطار بلورتها في الدخول المقبل، برامج عملية تطبيقية، انطلاقا من الشيء الذي قلته في البداية أريد أن أركز على 3 محاور سبق لي أن أشرت إلى بعضها داخل هذا المجلس الموقر.

1) العنصر البشري، ليس فقط ما هو تقني، الاهتمام بالعنصر البشري سيجعلنا نتحكم ويجعل الفلاح يتحكم بما هو تقني، وعندما نقول الاهتمام بالعنصر البشري أي الاهتمام بالشرائح الاجتماعية والمهنية المكونة للمجتمع القروي، ليس فقط الفلاح، ولكن كذلك الحرفي كذلك المرأة وكذلك الشباب، هذا هو الذي سيخلق حركية قوية التي من شأنها تدفع بالعالم القروي إلى الأمام.

المحور الثاني -السيد الرئيس- وهو الاهتمام بالمناطق البورية، أي بالمناطق الجافة، وهنا نحن الآن فتحنا ملف ليس فقط التقييم ولكن تقويم قانون الاستثمار الفلاحي، الذي وضع في سنة 69، ليكون نوع من التوازن بين ماهو مسقي وبين ماهو جاف.

المحور الثالث والذي هو ضروري كذلك ويجب علينا أن نعطيه الاهتمام الذي يستحقه، الأنشطة الاقتصادية التي عندها فقط طابع فلاحي صرف لم يكن لها أن تنهض بالعالم القروي لوحدها، لابد من تقوية الأنشطة الاقتصادية الغير الفلاحية في إطار نوع من التكافل ما بين الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة.

هذه هي التوجهات العامة وستتاح لنا الفرصة -السيد الرئيس- لنناقش عمليا كيف هذه المبادئ والتوجهات العامة ستطبق على الواقع. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار.

* المستشار السيد المهدي الطنجي :

شكراً السيد الوزير، كيفما جاء في جوابكم أنكم قلتم توجد 3 محاور، وأنا بدوري أقول أنه يوجد فعلا 3 محاور.

المحور الأول : هو التكاليف اليومية للفلاح، بما فيها الوقود وهو غالي وسمعنا أخيراً بأن الباخرات التي تخرج للصيد البحري يا الله تؤدي 2,50درهم، علما أن الفلاح يؤدي 4 دراهم هل للتر من الگازوال، الأسمدة غالية ونحن بلد مصدر للفوسفاط، الأدوية غالية ومفعولها ضعيف، هنا السيد الوزير نناشدكم بأن تكون مراجعة دقيقة وتراقبوا هذه الأدوية، لأن ثمنها غالي ومفعولها ضعيف جداً، بحيث الفلاح يعالج والحشرات تسير أمامه، هذا الواقع السيد الوزير.

والبذور، نحن السيد الوزير، لم نعمل البذور، البذور كلها مستوردة من الخارج تقريبا، أتكلم على الطماطم والبطاطس ولوبيا و...، لأن كلها مستوردة من الخارج نناشدكم السيد الوزير، ليكون إعفائها من الرسوم الجمركية بحيث البطاطس راه تصل تقريبا غير بـ2,70درهم للمغرب، ولكن نؤدي عليها تقريبا 1,45 درهم الرسوم الجمركية.

المحور الثاني، السيد الوزير وهو المشكل الحاصل مابين الفلاح والقرض الفلاحي، ماهو سببه؟ سببه سنوات الجفاف زائد سنتين من الفيضانات هذا هو السبب الحاصل الآن، المشكل ما بين الفلاح والقرض الفلاحي، الجدولة وإعادة الجدولة والتقسيم هذه ليست بحلول هذه حلول غير كافية، لأن الفلاح يجري حتى... يعمل الجدول ويظل جالساً، يحتاج للإعانة، هنا نطالب بالصندوق الوطني للموازنة.

وأخيراً مصير الفلاح، مصير مجهول، في الحقيقة لما يمر من هذه العمليتين الاثنتين ويأتي الانتاج يا إما يبيع البطاطا أو الطماطم بـ 4 دراهم و5 دراهم، وهنا الكل يندد بالغلاء والجرائد تكتب والكاميرا تذهب للأسواق الجملة، وإذا كان العكس وبيعت الطماطم بـ 20 سنتيم والبطاطا بـ 50سنتيم حتى أحد لم يتكلم، هنا يوجد تناقض كبير، هنا نريد دور الوزارة، هنا يكون في التأطير في جميع الميادين، وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، والآن أعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين السيدين محمد بلعباس حسون ومحمد بن الشايب لطرح سؤالهما المشترك حول المردودية المتدنية للانتاج الفلاحي، فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد محمد بن الشايب :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي إخواني المستشارين،

أريد أن أطرح سؤالا يتعلق بالوضعية المتدنية للانتاج الفلاحي، خاصة الحبوب.

السيد الوزير،

منذ أمد غير قصير وبلادنا تبذل جهوداً مضنية في مجال تطور وأساليب الانتاج الفلاحي وأدواته، ورغم ذلك فإن مردودية الانتاج ومعدلاته ما تزال متدنية، ولا ترقى إلى مواجهة التحديات ولا تحقق الأهداف المنوطة بها مما يؤكد أنه ليس بالوسع ولوج باب المنافسة لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف.

واسمحوا لي السيد الوزير أن أذكر بعض الأرقام أنه كان المغرب من الدول المصدرة للحبوب حتى أواخر الخمسينات وبداية الستينات بحيث كانت صادرات الحبوب تمثل 18% من صادرات المغرب بعد الفوسفاط الذي كان يمثل 19% من الصادرات أي بعيداً عن الطماطم والخضروات والحوامض التي كانت تمثل 8% مثلا، وكان المغرب ينتج في الستينات 36 مليون قنطار، كمعدل سنوي لساكنة تبلغ 11 مليون نسمة أي بنسبة 334 كيلو لكل نسمة. والمغرب اليوم من خلال العشر الأواخر، السنوات الأخيرة، للتسعينات أصبح ينتج تقريبا 60 مليون قنطار كمعدل لساكنة تبلغ 26 مليون أي 230 كيلو لكل نسمة، أي فرق كبير يساوي 100 كيلو لكل نسمة.

هناك السيد الوزير بعض التحسن على مستوى مردودية الهكتار، بحيث انتقل معدل الهكتار من خلال الستينات إلى التسعينات من 6 قنطار إلى 12 قنطار للهكتار، مع العلم أنه بامكاننا تحسين هذا المعدل أضعاف ذلك، إذا عرفنا كيف نوظف الوسائل المتاحة لدينا ونحسن استعمالها.

إذن، الخلل الحاصل الذي لم يساير حاجيات البلاد المتزايدة سببت ارتفاعاً مهولا في الواردات وأصبحت بالتالي فاتورات الواردات من الحبوب في الصف الثاني من بعد البترول، وأصبح المغرب خلال العشر الأخيرة من كبار المستوردين على مستوى العالم، الشيء الذي فتح شهية كبار الشركات العالمية بفتح مكاتب لها ببلادنا.

هذه حقائق السيد الوزير واقعية يجب أن نبحث في الأسباب سيقول قائل أن العامل المناخي هو الحاجز في تحسين الانتاج، يجب أن نعلم السيد الوزير أن المغرب يوجد في منطقة شبه جافة على مستوى الكرة الأرضية، وأن عامل الجفاف ليس ظرفيا بل هو قاراً وقائما، تختلف حدته من سنة لأخرى، يجب أن نتأقلم معه، والنتائج أكدت ذلك، بحيث نرى في عدد من المناطق نفس المنطقة، نفس التربة نفس المناخ، نفس التساقطات المطرية، ونرى حقلا ينتج 40 قنطار إلى 50، وحقلا آخر ينتج 10 إلى 15. يكفي أن نحسن الانتاج السيد الوزير بـ 5 أو6 قناطير لنصل إلى 19 أو20 قنطار، لنصل إلى 100 مليون قنطار، وهذا ليس شيئا صعبا كما أسلفت، إذا قامت الدولة بتأطير الفلاحين وحثهم على الأقل على استعمال الوسائل المتاحة لدينا والتي هي معروفة وبديهية كالحرث المبكر والبذر المبكر ومحاربة الأعشاب الضارة ومعالجة الأمراض الفطرية التي تفتك بالمحاصيل وتسبب انخفاضا مهولا على مستوى الانتاج.

ويجب أن يحظى هذا القطاع بأهمية -كما تعرفون السيد الوزير أكثر من غيركم- أنه الوقت الذي نصل فيه إلى 100 مليون قنطار يتحقق النمو الاقتصادي بـ 12%، الشيء الذي يحل المشاكل كلها، ولهذا الدولة تحاول أن تشجع الاستثمار الخارجي وتشجع مثلا تفعيل القطاع السياحي لاستيعاب السبل، والقطاع الفلاحي يمكن أن يحل هذه المعضلة، لذلك نتساءل السيد الوزير على السياسة التي ستنهجونها في تحسين الانتاج المغربي لمواجهة تحديات القرن المقبل. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم فليتفضل.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

أنا مع السيد المستشار قائلا إننا كمغاربة نستهلك إلى حد كبير ما لا ننتج في مجال الحبوب، أريد أن أذكر فقط بسببين، سبب دائما نتداوله فيما بيننا المرتبط بتقلبات المناخية، وفعلا أن 90% من المساحات المزروعة تعتمد فقط على التساقطات المطرية، هذا الذي يجعل أن انتاجنا في مجال الحبوب انتاج متقلب جداً، لكن هناك سبب ثاني الذي لم نعطيه الاهتمام الذي يستحقه، وهو نموذج الاستهلاك هذه 20 عام أو 25 عام لم نكن نستهلك فرينة بالحجم وبالقدر الذي نستهلكها حاليا، ليس فقط في المدن، ولكن حتى في البوادي، فالتحول الذي حصل فيما يخص نموذج الاستهلاك هو الذي جعل ما نسميه بالتبعية الغذائية في مجال الحبوب يتقوى في هذه 10 سنين أو15 العام الأخيرة، كيف يمكن لنا أن نستدرك هذا الوضع.

أنا أريد أن أجمل جوابي في نقطة واحدة، وهو الاهتمام بالفلاح، أي تأطيره، إرشاده تسليحه بجميع الأدوات المعرفية، والتقنية ليتسنى له أن يقوم أساسا بدور مهم جداً فيما يخص المجال الذي نحن بصدد مناقشته، أي كيف يمكن لنا أن نتقدم في انجاز الأمن الغذائي خاصة في مجال الحبوب، لم أذكر بالأشياء التي تقوم بها الوزارة في السنوات الأخيرة وخاصة في هذه 4 السنوات، من التسعينات مثل تقوية التنظيم المهني لمنتجي الحبوب، مثل تقوية أنشطة البحث الزراعي التي يجب أن تتمن مجهودات المعهد الوطني للبحث الزراعي في هذا المجال، وكذلك كيف أشرت تحسين ظروف تمويل الفلاحين خاصة عن طريق التأمين الفلاحي الذي مع الأسف الشديد لحد الساعة لم نجد الطريق الذي تجعل من التأمين الفلاحي من العوامل الأساسية التي ستطمئن أكثر الفلاح إزاء التقلبات المناخية. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك من تعقيب للسيد المستشار؟ تفضل.

* المستشار السيد محمد بلعباس حسون :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

شكراً للسيد الوزير على جوابه على هذا الموضوع الحساس، الذي يرتبط بقضية الخبز، والذي أشار إلى أن الوزارة ستعنى عناية أساسية بالفلاح وتسليحه، لمواجهة الظروف التي تحيط بانتاجنا وبفلاحينا وبباديتنا، والغرض من هذا التعقيب هو أن الغرض من السؤال الذي طرحناه السيد الوزير حول المردودية المتدنية للإنتاج الفلاحي خاصة في منتوج الحبوب، والذي أشار إلى جملة من عناصر وأسباب هذا التدني الأخ بن الشايب السي محمد في تقديمه للسؤال والغرض كذلك هو وضع الأصبع على خلل يكاد أن يصبح في أغلبه هيكليا بالنسبة للانتاج الفلاحي والمتتبع -السيد الوزير- لحالة الفلاحة عن كتب يمكنه أن يستنتج أنه في الأغلب سيتحول إلى منفر من الفلاحة وإلى معوق رئيسي، وأن مشكل مردودية كم الانتاج في الحبوب له ارتباط عضوي بنقص في عملية متعددة ضمنها تدني مردودية البذور المحسنة ومن خلال السؤال نؤكد أن الجهود، لن ننقص من جهود السيد الوزير- أننا نؤكد أن الجهود التي بذلت أرمي -أؤكد عليها- ونرمي من ورائها إلى استحضار تلك الجهود بذلت في مجال بناء السدود، والتي من خلالها خولها للمكاتب الجهوية الاستثمار الفلاحي القيام بها بالاضافة إلى وسائل أخرى ورغم ذلك فإن الحصاد والحصيلة لم ترق بعد إلى مستوى تكلفة الانتاج، لم ترق بعد إلى إراحة بلادنا من استيراد الحبوب، لم ترق بعد إلى الوصول إلى الموازنة بين ما نستورد من منتوجات فلاحية وما نصدر، وهذا الشيء الذي نصدر هو آخذ كذلك في الهبوط. إذن الموضوع يقتضي إعداد استراتيجية عملية لمواجهة ماهو مطروح على بلادنا من تحديات وللحفاظ على هويتنا الزراعية ورصيدنا التاريخ المتوارث في التعامل مع الأرض، مع الماء وذخائرنا المعرفية وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، هل هناك من تعليق للسيد الوزير.

السؤال الموالي يتعلق بالبرامج الوطنية للوقاية والمحافظة على المزروعات والماشية والمنتوجات الفلاحية، للمستشارين المحترمين السادة : الصوالحي بوزكري - محمد المنصوري وعمر محب. فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد الصوالحي بوزكري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة - السادة المستشارين،

السؤال الذي توجه به باسم فريق الحركة الشعبية للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، يتعلق بالبرامج أو العمليات الوطنية الوقائية التي تشرف على إعدادها الوزارة كل سنة، والهدف منها هو محاربة الطفيليات أو برامج التلقيحات ضد الأمراض المعدية فيما يخص قطيع الماشية، كما أن هناك برامج أخرى تعدها هذه الوزارة وموجهة إلى المحصول الزراعي بصفة عامة وتهدف إلى محاربة الحيوانات المضرة أو الطيور المضرة أو الفئران إلى غير ذلك من هذه الآفات التي تصيب المحصول الزراعي.

الملاحظة أن هذه البرامج التي تعدها الوزارة والتي تتطلب لها كلفة، أنها محدودة من جهة في مداها وفي تغطيتها ومن جهة أخرى الملاحظ كذلك أن هذه البرامج كثيراً ما تأتي متأخرة في الزمان ويكون مفعولها ونتائجها منعدما تماما، فلا جل هذه الاعتبارات وحتى يعاد النظر في الصيغة وفي الكيفية التي تعدبها هذه البرامج وهذا أمل.

نطرح السؤال التالي على السيد الوزير.

ماهي الاجراءات التي ستتخذونها لتصبح هذه البرامج مكثفة وشاملة وتأتي في وقتها وملائمة للزمان والمكان حتى تحقق الأهداف المتوخاة منها؟ شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة فليتفضل.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً للسيد المستشار، أنا مع السيد المستشار لما يقول بصفة مختصرة ماهو وقائي حيوي وأساسي في مجال الفلاحة، وأنا كذلك معه لما يقول بأن المجهودات التي تبذلها الوزارة دون المستوى المطلوب، لم ندخل في الأسباب، لكن أريد أن أتقدم باقتراح، في هذا المجال المسؤولية مشتركة، بمعنى علينا أن ننظم أنفسنا على الفلاح أن ينظم نفسه في إطار جمعيات، في إطار تعاونيات، في إطار تقوية الغرف الفلاحية، حتى يتسنى للوزارة التدخل لأن لها أدوات التدخل، أعطيكم مثال بسيط عشناه هذه شهرين في قطاع الزيتون، وعملنا مجهود رغم صعوبات جمة، التي بدون شك أنتم تعرفونها أصحابها الميدان، وضعنا اتفاقية مع الغرف الفلاحية في المناطق المنتجة للزيتون لمحاربة الأمراض المضرة بالزيتون، وأنا أعتبر أن هذا هو أسلوب العمل التي يجب علينا نسلكه جميعا ليسنى لنا أولا نقوم بهذا

العمل الوقائي، لأن من الناحية التقنية الوزارة عندها ما يكفي، ولكن يجب أن نكون متواجدين في الميدان، والوزارة في المرحلة الحالية، كيفما كان المصالح... تواجد مصالحها التقنية، لم يمكن لها أن تقوم مقام الفلاح، مستحيل، لذلك بقدر ما نحن واعون بأن النتائج دون المستوى المطلوب بقدر ما أننا يجب أن نسلك أسلوب العمل في إطار نوع الشراكة لنكون فعالين جميعا في الميدان. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

* المستشار صاحب التعقيب :

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

التعقيب للسيد الوزير لهذا المرض، مرض الغنم، الذي هو موجود، وتضررت فيه الغنم في منطقتين، منطقة شيشاوة ومنطقة أحمر في اقليم آسفي، هذا المتضرر الذي تتضرر بها الغنم هو ما يسمى «بالگراد» وهو الناس يخرجون حتى من مساكنهم، الفلاح، الكساب الذي عنده 100 رأس أو 150 رأس غنم الذي هو يغب نهار يداوي نهار، وهذا الدواء الذي يتذاكر عليه السادة المستشارين -الذي يغب نهار ويداوي نهار- لهذا الفلاح، هذا الكساب مسكين من أين يشتري الدواء، الذي نطلبه من وزارة الفلاحة على حسب هذه الأشياء، أشياء الدواء التي لم تبق تعمل حتى المصالح، المصالح البيطرية، التي لم تبق لها حتى السيارات لتخرج لتقوم بعملية الدواء، الذي عندنا مشكلتين في المصالح البيطرية ومصالح الغش، الذي لم يبق نذهب إلى المصلحة، مصلحة الفلاحة التي بها سيارة واحدة، التي لنا مصلحة البيطرية، الطبيب الذي عندنا حتى الذبح، حتى الذبح السري في بعض الأسواق، الذي لم يلق الطبيب، لم يجد شيء يذهب به، الذي هو خطر في الحقيقة لا من جهة صحة الغنم ولا من جهة صحة المواطن، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، التعقيب للسيد وزير الفلاحة.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً السيد الرئيس،

أنا أطلب من السيد المستشار أن يمدني بالمعلومات الكافية بالنسبة للمناطق المتضررة، وأعده ببذل جهود استثنائية ابتداءاً من الغد.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير،

المناطق البورية هو موضوع تساؤل السيدين المستشارين المحترمين : اعمارة اعمارة، وأحمد السالك أبوزيد، فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد اعمارة الحاج اعمارة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

استسمح السادة المستشارين، لأنني لا أتحدث عن الفلاحة السقوية ولا الفلاحة العصرية ولا غيرها من الفلاحات، ولكن سأتحدث عن فلاحة خاصة وفلاحين من نوع خاص وغريب، فلاحي المناطق البورية التي تحدث عليها السيد الوزير منذ قليل، هؤلاء الفلاحين الذي يعيشون في مناطق صعبة وجافة، الذي أصبحوا عالة على المجتمع، حالات كثيرة في هذه المناطق ونعرفها وتعرفها كذلك وزارة الفلاحة نفسها، ولكن لازالت لم تعطيها أية أهمية، ونحن الآن متيقنون تيقنا جيداً بوجود السيد الوزير الذي هو ابن البادية وبن الفلاحة ويعرف الكثير على هذه الفلاحة، وكذلك متيقنون في الوزارة، وهذا النوع موجود في اقليم شيشاوة، كماهو يوجد في بعض الأقاليم المجاورة، هذا النوع من الفلاحين موجود في هذه الاقليم، هذا الاقليم الذي يعرف جفافا مستمراً، أو هو الذي، بل هو الذي يصدر هذا الجفاف، وبشهادة وزارة الفلاحة التي قامت بدراسة في الموضوع في هذا الاقليم وهذه الدراسة أعطت بأن في كل 28 سنة توجد سنتين في التي تكون خصبة في 28 سنة.

لهذا، السيد الوزير، نطالب من وزارتكم أن تعطى أهمية وعناية لهؤلاء الفلاحين الذين أصبحوا متنقلين ليسوا بقارين في هذا الإقليم، الذين مطاردون من الفقر والجفاف والمديونية، وهذه المديونية التي أصبحت اليوم تفوق 25 مليار سنتيم، وهؤلاء الفلاحين ليس لهم وجود، أغلبيتهم ليس لهم وجود في المنطقة.

لهذا نطالب من السيد الوزير بأن تخلق لجنة لكي تتابع هذه الملفات، ملف بملف، لكي نتغلب على هذه المشكلة، ولكي هؤلاء الفلاحي يستقرون ويرجعون إلى بلدهم وموطنهم الأصلي، وأصبحت قطيعة بينهم وبين الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والطلبات الموجودة الآن في هذا الاقليم لاتتعدى عدة طلبات، لأن أصبحت قطيعة بين الفلاحين والصندوق، والحلول التي وضعتها وزارة الفلاحة والقرض

لاتفيد، لأن الحلول تكون عامة ولا تفيد، فلهذا نطالب بأن تكون حلول خاصة لهذه المناطق البورية والجافة، لأن لا يعقل أن نقارن فلاح في مناطق سقوية بفلاح في المناطق الجافة وله ديون، ولذلك لا ننكر المجهودات التي يقوم بها القرض الفلاحي، ولكن لم تفيد، وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة، فليتفضل.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً للسيد الرئيس،

معالجة المناطق البورية بصفة عامة يجب أن تتم على أساس التوازن كيف ألحت على ذلك فيما قبل، وعندما نقول التوازن، عمليا نقصد بذلك التضامن، المناطق البورية أي المناطق الجافة علينا أن نجد الخطة الملائمة حتى يكون تضامنا وطنيا معها، لأن دراسة التربة، دراسة الامكانات، هذا كله يحتم علينا أننا نجد الوسائل ليكون تضامن ملموس، بطبيعة الحال لما يكون الجفاف أو شبه الجفاف، نضع برامج للانقاذ، وهذا هو الشيء الذي نحن الآن بصدد تطبيقه، ابتداءاً من نهاية هذا الأسبوع، لكن هذا لا يكفي، برامج للانقاذ برامج تعالج النتائج لا الأسباب الأساسية أو الأسباب البنيوية التي جعلت هذه المناطق تبقى دائما مناطق متضررة، وتعرف نوع من التهميش سنة بعد سنة، لذلك، نحن في إطار هذه الاستراتيجية الجديدة التي نحاول أن نجتهد فيها معكم، سنخصص المحور الذي هو أساسي في إطار سمي بالتوازن على أساس التضامن، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

* المستشار السيد :

السيد الرئيس،

بدوري أشكر السيد الوزير على جوابه، ولكن أطلب منه أن أعرض عليه بعض الحلول في المنطقة، لأن منطقة شيشاوة، اقليم شيشاوة يعرف بالمنطقة أو الاقليم الجاف، ولكن هناك معطيات، هناك سدين مدروسين منذ سنين ولكن لكي ينجز هذين السدين سيبذل وجه الاقليم، لأن هذين السدين إذا أنجزا سيكون ثلث الاقليم غنيا، ولا نريد أكثر من هذا، ونريد كذلك بأن الديون التي هي ديون السبعينات، ديون منذ السبعينات، ديون مستمرة، أن نجد لها حلول ملائمة وأن يمنح القرض الفلاحي لجميع الفلاحين الموجودين في هذا المنطقة بدون استثناء الحلول التي أصدرها أخيراً. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، فليتفضل.

آخر سؤال في قطاع الفلاحة يتعلق بزيت الزيتون للمستشارين المحترمين السيدين : محمد الخضوري - محمد التحيفي، فليتفضل أحد المستشارين ببسط سؤاله.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

إن مخزون الزيت الزيتون المحصى هو 60.000 طن منها 40.000 طن بالنسبة لسنة 1996-1997 و70.000 طن بالنسبة لسنة 1997-1998، ومن المعلوم أن بعض البلدان المشرفة على البحر الأبيض المتوسط تنتج نفس المادة ومنها اسبانيا التي تقدر قيمة انتاجها بـ 950.000 طن عن سنة 1996-1997، ومليون و100 طن عن سنة 1997-1998، وهذا الانتاج تدعمه السوق الأوربية المشتركة، كما تدعم هذه الأخيرة 46.000 طن من الانتاج التونسي.

أما بالنسبة للمغرب فثمن البيع قد تقلص إلى 11 درهم في حين أن ثمن التكلفة هو 18,50 درهم عن سنة 1996-1997، و15,50 درهم عن سنة 1997-1998، والجدير بالذكر أن الزيتون المصنعة بطريقة كيماوية أو مستنبطة من مشتقات نباتية، تدعمها الدولة بما قدره 4,88 درهم للتر الواحد الشيء الذي يؤثر بصفة مباشرة على الاستهلاك الداخلي لزيت الزيتون، وعليه فإن لم تتخذ التدابير اللازمة لتشجيع استهلاك زيت الزيتون محليا والاسراع بالبحث عن أسواق الخارجية لتصدير هذا المخزون، فإن هذا سيؤثر على المرحلة المقبلة قريبا من الناحية الاقتصادية والتجارية وعلى مستوى التشغيل في العالم القروي، الذي هو في حاجة إلى انعاش الشغل.

لذا نتوجه إليكم السيد الوزير بالسؤال التالي : ماهي التدابير اللازمة التي ستتخذها الحكومة لمواجهة هذا الوضع؟ والسلام.

* السيد رئيس الجلسة :

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً للسيد المستشار، الجواب على المشاكل الذي طرحها السيد المستشار فيما يخص قطاع الزيتون، يرتكز على شقين : الأول مرتبط بنموذج الاستهلاك الوطني، نحن في هذا 30 سنة الأخيرة تعلمنا نستهلك الشيء الذي لم ننتجه، وحتى إذا كان انتاج وطني مثل زيت الزيتون يكون استهلاكه قليل جدا، فعلينا أن نطور نموذج الاستهلاك الوطني، ونركز أساسا على المنتوجات المحلية، زمان كنا نأكل خبز الشعير، الذي أصبح الآن خبز صحي، فرينة، البادية المغربية لم تكن تعرفها، زيت الزيتون كان مادة أساسية مستهلكة، عند العائلة المغربية، كانت حضرية أو كانت قروية، الآن استعمال زيت الزيتون، أصبح يعني اللوكس، يعني مسألة استثنائية، إذن، الجواب في أيدنا على هذا المستوى، وهو تطوير النموذج الوطني للاستهلاك.

الشق الثاني : يجب على هذا القطاع الذي هو مهم كيفما أشرتم له، يجب أن ينظم نفسه، قطاع الزيتون غير منظم على غرار قطاع الحوامض أو البواكر، فأنا سبق لي أن أشرت بأن الآن وزارة منكبة على تحضير... على إتمام دراسة قطاعية خاصة بالزيتون وبمشتقاته، وإن شاء الله سنناقشها في الدخول المقبل مع المعنيين بالأمر ومن الأشياء الأساسية التي سنلح عليها وهو أن المنتج يجب أن ينظم نفسه في إطار جمعيات، في إطار تعاونيات، ومن جهة أخرى يجب أن يكون نوع من التعامل على أساس تعاقد مابين رب المعمل ومابين المنتج حفاظا على الجودة وحفاظا على الثمن، بمعنى آخر، فيما يخص هذا القطاع يعني ممكن القول أن 60% من مشاكله بين أيدينا، لذلك أنا أعطي موعد للسيد المستشار والسادة المستشارين المهتمين بهذا القطاع على لقاء في الدخول القادم الذي سنناقش فيه خطة وطنية جديدة خاصة بمستقبل هذا القطاع انطلاقا من مشاكل اليوم، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل.

* المستشار صاحب التعقيب :

نحن متفقين معه، فيما يخص السياسة التي اتبعت لحد الساعة من طرف الحكومات المتتالية، والتي هدفها هو عدم تشجيع الانتاج الوطني، وتشجيع المسائل المستوردة وخصوصا في هذا القطاع بالضبط، وهذه نتيجة هي نتيجة سياسة متبعة.

النقطة الثانية التي لم أتوصل إلى القناعة فيما يخص جواب السيد الوزير، هنا هذه النقطة، نقطة مستعجلة من حيث البيع والشراء في الزيتون راه يبتدئ من اليوم، يعني من اليوم إذا لم تقع أي تدابير مستعجلة معنى الكل جامع أيديه، الذي يشري الغلة جامع يديه، والذي سيبيع جامع يديه، ما عنده شيء، إذا بقي المخزون كما هو يعني نحن لم نتنبأ بالمسائل الحسنة، من هنا إلى أكتوبر، لهذا، المسائل... هذه النقطة بالخصوص وأؤكد عليها للسيد الوزير، ولحكومة صاحب الجلالة أن المسألة مستعجلة، والسلام.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

أريد أن أشير باختصار أن هناك لجنة مشتركة ما بين وزارة الفلاحة ووزارة التجارة والصناعة التي هي منكبة على دراسة الفائض إذا صح التعبير للموسم الفارط.

* السيد رئيس الجلسة :

انتهت الأسئلة، شكراً للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية. ننتقل الآن إلى قطاع التضامن والعمل الانساني، بسؤال حول النقص في النوادي النسوية وتجهيزاتها للمستشارة المحترمة السيدة حياة الدليمي، فلتتفضل بطرح سؤالها.

* المستشارة السيدة حياة الدليمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين البرلمانيين المحترمين.

منذ نشأة مؤسسة التعاون الوطني ببلادنا على يد المغفور له محمد الخامس طيب الله تراه، والعناية المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، التي ما فتئ يوليها لهذه المؤسسة الاجتماعية قدمت خدمات تربوية وتعليمية وإنسانية لشرائح اجتماعية ضعيفة ببلادنا، إلا أنه في السنوات الأخيرة مع تزايد السكان والضغط المتزايد على خدمات مؤسسة التعاون الوطني، يلاحظ أنها بدأت تعاني من النقص في النوادي النسوية والملاجئ الخيرية، وبالتالي النقص في الأطر والتجهيزات التي يستفيد منها المتدربون، خاصة الفتيات والنساء اللواتي يحصلن على التكوين المهني الذي يؤهلهن لبناء مستقبلهن، وكذلك الشأن بالنسبة لوضعية موظفي هذه المؤسسة، خاصة المرتبين في السلالم الدنيا من السلم 2 إلى السلم 8، والذين قضوا سنوات طوال من العمل، ولم يستفيدوا من الترقية التي يخولها لهم قانون الوظيفة العمومية، وكمثال على ما أقول توجد مجموعة من المتدربات في قطاع التعاون الوطني باقليم الداخلية تم توظيفهن منذ

سنة 1986، في السلم 2، وبقيت وضعيتهن مجمدة إلى اليوم، كما أن إقليم الداخلة يوجد به ناديين تابعين للتعاون الوطني منذ استرجاع الإقليم إلى الوطن، وتزايد عدد من السكان فأصبح من الضروري المزيد من النوادي النسوية لتقوم بواجبها في هذا القطاع الاجتماعي الحيوي، وأمام هذا الوضع، أتساءل :

ماهي التدابير التي ستتخذها الحكومة للتغلب على هذا النقص الحاصل في النوادي والتجهيزات؟ وكيف تتغلب إدارتكم على مشكل وضعية الموظفين الصغار لحصولهم على ترقياتهم الادارية؟ والسلام عليكم، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيدة المستشارة، الكلمة الآن للسيدة كاتبة الدولة المحترمة، فلتتفضل.

* السيدة كاتبة الدولة :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

في الحقيقة سأجيب السيدة المستشارة المحترمة، نيابة عن زميلي السيد أوحلي، كاتب الدولة المكلف بالتضامن الاجتماعي، والتضامن والعمل الانساني.

أشكر السيدة المستشارة المحترمة على طرحها هذا السؤال الذي يتعلق بوضعية النوادي النسوية، وهذا السؤال بطبيعة الحال يطرح قضية المرأة، ومن هذا الجانب فأنا أشكر السيدة المستشارة على طرحها لقضية المرأة لما تكتسيه من أهمية بالنسبة لنا من جهة.

من جهة ثانية، سؤالكم يطرح شقين النوادي النسوية وتجهيزاتها، والشق الثاني يتعلق بوضعية موظفيها والتي أشرت في تدخلك أو في تساؤلك.

فيما يخص النوادي النسوية، أولا أهميتها بالنسبة لنا هذه مسألة لا نجادل فيها ولا نناقش فيها على اعتبار أننا نعتبر أن المجتمع المدني بما فيه هذه النوادي النسوية هو رافد من الروافد الأساسية للعمل الحكومي في إطار التأطير والعمل بجانب الحكومة لجعل المرأة قادرة لمسايرة النمو ومواكبة هذا النمو الاقتصادي الذي نطمح له.

أتكلم على النمو الاقتصادي، على اعتبار أن هذه من المسائل الأساسية التي نعطيها الأولوية، ولا نمو اقتصادي بدون نمو اجتماعي ولا نمو اجتماعي بدون مشاركة المرأة في هذا النسيج بطبيعة الحال الاجتماعي لبلادنا.

إذا نظرنا إلى الأرقام ربما لم نلق أن هناك نقص، ربما الأرقام التي تعطيها الوزارة المكلفة بالتعاون الوطني هي أرقام التي تبين أنه كان تزايد طفيف جداً على مستوى الكم لهذه المراكز، إلا إذا قارنا هذه الأرقام بالنمو الديموغرافي فبطبيعة الحال يتبين أن ليس هناك تزايد، ولكن ليس هذا هو الاشكال لأن هذا إشكال بطبيعة الحال ولكن الأشكال الثاني والذي هو أساسي وهو المستوى وطبيعة الحال هذه المراكز، فهذه المراكز على مستوى التجهيزات تفتقر للتجهيزات الأساسية، على مستوى البنايات فهي تعاني من تدني الذي هو خطير جداً، على مستوى التوظيف فهذا سأتطرق له في النقطة الثانية.

إذن، الحالة والوضعية لهذه المراكز النسوية هي وضعية لا نرضى بها بكل صراحة، ولهذا، من هذا الجانب وكذلك الجانب الثاني، جانب التوظيف، هنا سأشير، بل سأؤكد ما جاءت به السيدة المستشارة، هو أن التعاون الوطني فيه فئتين من الموظفين، توجد فئة نظامية وأخرى غير نظامية، فإذا كانت الفئة النظامية على كل حال لها مجموعة من الحقوق، تتمتع بحقوقها كما يتمتع به جميع الموظفين في الادارات الأخرى، فالفئة الثانية التي هي نظامية سنعتبرها نقطة سوداء في هذا القطاع، قطاع التعاون الوطني، والمطروح أننا الآن سنتنكب عليه الحكومة بشكل جدي إذن، سأمر إلى الجواب، ماذا تنوي الحكومة تعمل في هذا... لأن أظن أننا نعرف جميعا الوضعية، ما تنوي الحكومة القيام به في هذا المجال هو :

1) تقريب هذا القطاع من التكوين المهني، لاعتبارين : هو أولا، إذا كنا نرى أن في التعاون الوطني هو الاسعاف لتقديم خدمات معينة، فنحن نعتبر أن الاسعاف سيبقى مرتكزاً أساساً على العجزة وعلى الأشخاص المعاقين، ذوو الاعاقات العميقة، فيما سيتكلف التعاون الوطني بالتركيز على التأطير في هذه المراكز وعلى التكوين، التأطير والتكوين لماذا؟ لأن التطوير والتكوين هما العوامل والمقاييس الأساسية التي ستسمح لهؤلاء النساء والفتيات من أنهن يصبحن يشتغلن بشكل الذي هو يعني «باسيف»، ولكن يكون عندهن تواجد الذي سيسمح لهن بالانتاج، يصبحن يساهمن في الانتاج، وهنا يمكن لي أن أعد وأنتم تعرفون هناك مراكز للتشغيل، مراكز للتكوين التربية... إلخ، في هذا المضمار، كذلك، لا ننسى أن هذه المسألة لم تتعلق فقط بالمراكز النسوية التي هي متواجدة في المدينة، فالقرية تعاني بشكل كبير، لأن هي أولا تفتقر لهذه المراكز، فبالتالي مطروح علينا أننا نعالج المراكز وتوسيعها على المناطق الجغرافية كلها حتى تكون تستوعب جميع النساء ونحن نعرف نسبة الأمية الموجودة على مستويات الفتيات والنساء في المجال الحضري، وأكثر منه في المجال القروي، إذن، حتى هذه المسألة الآن، وزارة التنمية والتشغيل هي الآن تبلور برنامج يتعلق بهذا المجال، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيدة كاتبة الدولة، تعقيب للسيدة المستشارة، ليس هناك تعقيب.

ننتقل الآن إلى السؤال الثاني المتعلق بنفس الوزارة ويتعلق الأمر باستفحال ظاهرة احتراف التسول للمستشارين المحترمين السادة :

الزروالي ابركية - الطيب عبد الله الموساوي - السالك بهية.

فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد ابريكة الزروالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن ظاهرة التسول هي وليدة الحاجة والفاقة، ومن تم فهي ليس ظاهرة جديدة بقدر ما هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية قديمة قدم المجتمعات، لذا، أولى ديننا الحنيف عناية خاصة لهؤلاء المحتاجين والمساكين إذ ورد في القرآن الكريم : «إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ... إلى آخر الآية، لكن ما آلت إليه ظاهرة التسول من احتراف وامتهان، وبالنظر إلى الصية والأشكال المتنوعة التي أخذت تكتسي هذه التسولات بات معها أقرب إلى الاحتيال والنصب منه إلى الاستنجاد ومد اليد بفعل الفاقة والحاجة.

وما يحز في النفس السيد الرئيس، أكثر هو أن البعض يستغل الأطفال الصغار في عملية التسول، غير مبالين بما قد يترتب عن ذلك من غرس لبذور الحقد والكراهية في نفوس النشأة إزاء المجتمع وقيمه، مما قد يتبلور لاشك في ذلك ولا ريب لاحقا على شكل سلوكات محبطة وعدوانية تكون لها أوخم العواقب على بنائنا الاجتماعي الكريم وتماسك سكاننا.

لذا، ومن أجله أتوجه بهذا السؤال إلى حكومة التناوب ماهي الخيارات البديلة التي ستنهجها الحكومة من أجل معالجة ظاهرة استثراء التسول الذي يعطي انطباعا سيئا عن بلادنا؟

وهل هناك منظور لتفعيل الشراكة بين الحكومة ومختلف الجمعيات ذات البعد والطابع الاجتماعي، من أجل العمل على الحد من هذه الظاهرة؟ شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد كاتبة الدولة، فلتتفضل.

* السيدة نزهة الشقروني كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني المكلف بالمعاقين :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

نيابة مرة أخرى عن الزميل الذي ذهب في مهمة خارج الوطن، سأحاول الاجابة عن هذه الظاهرة، كنت أتصور أن الاجابة على هذه الظاهرة تقتضي أولا تشخيص هذه الظاهرة، الشيء الذي قام به السيد المستشار المحترم. بالفعل من هم المتسولون؟ ولماذا التسول؟ لماذا التسول هناك دوافع متعددة والتي يمكن تلخيصها في الفقر كما جاء به السيد المستشار، هذا الفقر كذلك عنده دوافع معينة تدنى المستوى المعيشي للناس، وكذلك الهجرة من القرى إلى المدينة في أفق بطبيعة الحال البحث عن الوسيلة للعيش هذه كظاهرة أساسية، الظاهرة الثانية وهو الذي تطرق له السيد المستشار المحترم، وهي استغلال الأطفال واحترام التسول. وهذا إشكال آخر، إذن كما قال السيد المستشار التسول ليس هو ظاهرة جديدة، ليس وليد اليوم، فهذا التسول هو نتيجة تراكمات معينة والتي نعرفها، ماذا يجب أن يعمل؟ اعتقد على أن لما نربط هذه الظاهرة بالفقر، فالمطروح علينا بالأساس هو أننا نحارب الفقر بكل أشكاله وبوضع برنامج لمحاربة هذا الفقر، وهذه ليست فقط مسؤولية الحكومة، مرة أخرى أعود فأرجع لأن المجتمع المدني له مسؤولية في هذا الاتجاه وأن مطروح عليه كذلك أنه يشتغل بتنسيق مع الحكومة لأن هناك أدوار ويجب على كل قطاع أن يتحمل مسؤوليته الكاملة. ماذا تنوي الحكومة القيام به؟

هناك برنامج على مستوى المدى القصير والذي هو استعجالي للحد من هذه الظاهرة، ولمد يد المساعدة، ولكن ليس في أفق الاسعاف بقدر ما هو محاولة القيام بحملة توعية هؤلاء الأشخاص، لأن نعرف أن الأمية والجهل يلعبان دوراً كبيراً في هذه المسألة، إذن مطروح علينا أننا نعبئ ونوعي وذلك بفتح المجال لمحاربة الأمية بشكل يعني بكل قوة من جهة، ومن جهة أخرى كذلك يطرح علينا تخليق الحياة، لأن التخليق مطروح أننا في داخل كذلك في إطار التعبئة، بطبيعة الحال عند الأسس التي هي قوية وهي أولا الدين الحنيف الاسلامي الذي يدعو للتآزر والتكافل من جهة، وكذلك الآن الحكومة الحالية تكلمت على ميثاق التضامن وهذا الميثاق التضامن يجب أن لا يبقى فقط شعاراً بقدرما يجب أن يترجم على أرض الواقع، كذلك في أفق محاربة وعلى مستوى كما قلت البرنامج الاستعجالي إذن الترشيد والعقلنة بشكل كبير لمؤسسات التعاون الوطني في صالح الفئات الأكثر احتياج، دعم وتشجيع الجمعيات التطوعية العاملة، هذه الجمعيات يجب أن نؤطرها لتعرف كيف تأتي بالامكانيات، تأخذ قروض لتخلق مقاولات التي تسمح لها أن تكون منتجة، وتتكفل نفسها بذاتها وهذا سيساهم بدون شك في الحد من هذه الآفة، وكذلك القيام بوضع معايير لهذه القروض.

على مستوى المدى المتوسط يجب كذلك دراسة هذه الظاهرة وتشخيصها بشكل يعني دقيق حتى يمكن لنا أن نضع استراتيجية مدققة للقضاء، ليس فقط للحد ولكن للقضاء على هذه الآفة، وهذا الشيء لا يمكن له أن يتم إلا في إطار الشراكة لأنكم تكلمتم عن الشراكة، الشراكة التي ستكون ثلاثية الأطراف بين السلطات المحلية والجماعات أو السلطات العمومية، الجماعات المحلية والجمعيات التي تتكلف بالتنمية الاجتماعية، بطبيعة الحال يبقى الهدف من هذا كله وهو ادماج جميع هذه الأشخاص الذين يعيشون في وضعية صعبة، إدماجهم داخل المجتمع، كذلك في إطار معالجة هذه الإشكالية، وفي إطار محاربة الفقر، فهناك صندوق التنمية الاجتماعية وكذلك الصندوق الذي جاء به صاحب الجلالة أيده الله، فيما يخص قضية موارد الزكاة لفائدة هذه الفئات التي تعاني من الفقر والخصاص والمعارضة للتسول وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيدة كاتبة الدولة، هل هناك تعقيب للسيد المستشار.

* المستشار السيد ابريكة الزروالي :

شكراً السيد الرئيس،

حقيقة كنا ننتظر جوابا شافيا، فهذه المحاضرة لا تفيد التسول شيئا، فهناك مشاكل وطنية الكل يعرفها، هناك مشاكل في أبواب المساجد وفي المطاعم وفي الأبناك وفي الطرق وفي السيارات، يعني انتظار هذه الحلول بهذه المحاضرة لا يفيد شيئا، فالحكومة ضروري أن تتخذ طريقة اجتماعية مدروسة وعاجلة لتحل مشاكل التسول، لأن جيش العرمرم من المتسولين الذي سيطلع هو المشكل الكبير للبلاد.

إذن الحكومة هي التي عليها أن تتخذ إجراءات سريعة وبعد ذلك تكون وتشارك مع المؤسسات الاجتماعية لوضع حد لهذا النوع من التسول الذي أصبح تجارة، لأن الانسان لا يأخذ الخبز ولا يأخذ السكر ولا يأخذ شيء، فهو يريد الدراهم، ولذلك هذا ليس هو التسول التقليدي الذي كان جاري به العمل في العصور القديمة، هناك كان انسان محترم فقير ليس له شيء يأتي عند الكرام ويطلب بصفة خفية، هذا نوع من التسول، لكن الفقير الذي هو يطلب، هذا نوع آخر هذا تسول عصري خطير، لابد له من إيجاد حل سريع، لأن إذا استمرينا في هذه الدوامة الطويلة لا نفيد لا المتسول ولا المغاربة الذين يهدفون إذا لم يروا هؤلاء المتسولين في طرق الأجانب، في الأوطيلات، في الكاميونات، في أي شيء، مع أن المغرب دولة لها امكانيتها، وليس هناك من يبيت بلا خبز، لكن الخبز ليس هو المطلوب، بل الأفراط ولذلك نطلب أن تتخذ التدابير اللازمة في أسرع وقت ممكن لحل هذا المشكل. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

* السيدة كاتبة الدولة :

في الحقيقة لم أعرف هل عندي الصلاحية نعقب لأن لست أنا... فأنا أنوب فقط، ولكن أريد فقط أن أقول للسيد المستشار المحترم أن قبل 3 شهور ظاهرة التسول كنا نرها ونحن خارج الحكومة، وكنا بكل صراحة نقول لماذا لم يتخذ أي إجراء في هذا المشكل؟ هذه 3 شهور فقط الذي أخذنا فيها المسؤولية، وبطبيعة الحال، نعلم أن هذا من المشاكل الكبرى، ولكن لما نطرحها، نطرحها في إطار الذي يمس من جهة المجتمع المدني، والحكومة، لأننا نعتبر على أن إذا لم يكن الوعي عند جميع مكونات المجتمع بأن المشاكل الاجتماعية هي مسؤولية الجميع، المجتمع المدني، جمعيات، أفراد، سلطات محلية، عمومية جماعات محلية، حكومة إذا لم يخلق هذا الوعي عندنا، فسيكون بكل صراحة صعب أننا نتخطى جميع المشاكل التي وجدناها أمامنا، خصوصا أنها لم تكن عصا سحرية، ولكن الذي أؤكده هو أن هذا إشكال مطروح، ونناقشه ونفكر فيه بجدية وبدأنا نضع استراتيجية العمل لمحاربة الفقر بكل أشكاله. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيدة الوزيرة، ننتقل الآن إلى قطاع الوظيفة العمومية بسؤال حول التوقيت المستمر للمستشار المحترم السيد محمد الجوهري، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إذن، هذا التوقيت، هذا السؤال طرح قبل العمل بالتوقيت المستمر، وطرح منذ بداية الدورة، ولكن الآن، هو لم يبق سؤال الموضى، إنما هو سؤال سيصبح في شكل آخر، وهو كيفية التصرف وتسيير الوقت المغربي، وها نحن الآن التغطية التلفزة غير موجودة أنا أتنازل عنها، ولو أن من حقي أن أطلبها، وفقط حتى نبين بأنه لا زالت عقليتنا جميعا لازالت لم تقدر على معرفة التصرف في وقتها، فهناك بعدم إدراك وإحساسنا بالوقت حقوق تهضم وواجبات لا نقوم بها، ولهذا، في هذا الإطار يبقى السؤال الموجه للسيد وزير الشؤون الادارية حول التوقيت المستمر.

ماهو المنظور الذي تهيئه أو قد تكون الدولة الحكومة، قد تكون هيأته عند العمل بالتوقيت المستمر؟ طبعا الموضوع أفرز عدة ردود فعل بعد أسبوع من العمل بالتوقيت المستمر، مابين القبول والرفض والسكوت، ولكن لازالت هناك مراحل، جميعا يجب علينا أن نترصدها وجميع النتائج يجب علينا أن نترصدها، وتبقى المسؤولية كلها عند الحكومة لرصد أكثر ما يمكن من هذه العوامل، للعمل على الاستمرار والاستفادة من هذا الوقت، والعمل بهذا النظام، فهو نظام ليس بجديد، ولكنه نظام تبنته وعملت به كثير من الدول المتقدمة وبطبيعة الحال لو لم تكن له فوائد ونتائج إيجابية، ولو لم يكن يترقب منه النتائج والفوائد الايجابية لما وقع العمل به والتمسك به.

في هذا الاطار تبقى مسألة -أنا أختصر كثير، لأنه أدركني الوقت وحفاظا عليه كما... يعطي المثال- فتبقى مسألة ساعة نحن بيننا وبين أوربا بيننا وبينها الشراكة، بيننا وبينها ارتباط، بيننا وبينها هاتف، تيلكس... إلخ نحن من الآن المجتمع... العالم كله مرتبط وبيننا وبينهم ساعتين، وتوجد الدولة التي بيننا وبينهم... مع أنه يتعين إعادة النظر في هذه المسألة في حينها وفي هذا الوقت المناسب، نرى أنه يمكن أن يقال والآن نسمع توجه الحكومة، الشراكة، التعاون، متفقين على طول، لكن تبقى دائما المبادرة عند الناس الذين بيدهم زمام الأمر، عند الناس الذين هم الحكومة التي عندها وسيلة المبادرة، وسيلة لتنفيذ الأفكار، الأفكار متفقين عليها، كيفية تنفيذها، ليس فقط سنكون متفقين، متفقين، من الآن متفقين، ولكن كيف؟ فلذلك، هناك وسائل يجب أن تستعمل، نحن سنقدم اقتراحات، توجد اقتراحات استطلاع الآراء، توجد اقتراحات الندوات لتهييء الرأي العام لهذه المسألة علانية وبوسائل السمعية والبصرية والمكتوبة والمقروءة وغيرها، ثم كذلك طرح مسألة المدارس، طرح مسألة التعليم، طرح المسألة وكذلك نرى الجهات الأخرى التي كانت تعمل بهذا التوقيت، توجد شركات، توجد مكاتب عمومية عملت هذا التوقيت واستفادت منه، وتوجد مسألة أخرى وهي إعداد الفكر المغربي لهذا النوع من التضحية هذا رصيد، الآن الرصيد ليس هو النقود، الرصيد هو الوقت، كيف يمكننا أن نوعي الناس بالضبط ولكن فيما يفيد لا فيما لا يفيد، أظن فيما يفيد، أعتقد أن هذا الذي أقوله مفيد أظن وأنا مقتنع بأنه مفيد نوعي الناس باستعمال الوقت فيما يفيد، ويعتبر أن الحفاظ على هذا الوقت هو نوع من الجهاد ليس فقط نفكر في بطوننا، متى سنأكل، متى لم نأكل إلى آخره، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية. فليتفضل.

* السيد عزيز الحسين وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

حقيقة سؤال جاء في الواقع في شكل توجيهات مفيدة جداً، وأعتقد أن الجميع، جميع المستمعين يشاطرون رأي السيد المستشار المحترم في ضرورة التضحية من أجل مصلحة البلاد، وعلى أننا في الواقع نواجه تحديات كبرى، يجب للتغلب عليها أن نتجاوز أنفسنا وأن نضع جانبا أشياء كثيرة أحيانا تبعدنا عن الصالح العام، أنا معك السيد المستشار المحترم وأريدك أن تطمئن بأننا نسير في هذا الاتجاه، أو مع الأصح اتجاهان، من جهة كنت قد تحدثت هنا عن أن وزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري هي بصدد إعداد دراسة منهجية، عندما أقول منهجية يعني ليست دراسة وقتية، شكلية، وبدليل هو أنه عملنا صفقة، طلبنا عروض، ولما جاءتنا عروض قليلة مددنا في الآجال لنتوصل بأكبر عدد ممكن من العروض لنستطيع اختيار مكتب دراسة في المستوى نستأنس بالنتائج التي سيتوصل إليها إن شاء الله، لكن وكما تفضلت لا يمنعنا هذا من الاصغاء إلى جميع الملاحظات، بل إلى تنظيم هذا الاصغاء بتوجيه يعني ربما هذا سيظهر في الأيام القليلة، أسئلة في شكل استطلاع استطلاع الرأي بصفة عامة، ولكن استطلاع المتعاملين مع الادارة بصفة عامة، واستطلاع العاملين بالادارة نفسها كذلك، ولا أريد أن أطيل وأكتفي بهذا. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

شكراً السيد الرئيس،

فقط، المسألة المطروحة، لم يذهب الاهتمام فقط للموظفين ماهو رأيهم، لأن الموظفين والمتعاملين مع الادارة أهم، فالموظف مجند، الموظف هو مجند يجب أن نعرف الانتاج، الناس المتعاملين مع الادارة رأيهم أهم من الموظف المتعاقد مع الدولة والذي يتقاضى أجراً عن العمل الذي يقوم به، وهذا الأجر يأتي من ضرائب المواطنين، فلذلك الاهتمام بالمواطن أكثر من الاهتمام بالموظف، لأن الموظف النهار تعاقد لم يتعاقد على ما يعمل من كذا إلى كذا، ومن كذا إلى كذا أن يعمل ساعات معينة وبأجر معين، وفي هذا الإطار طبعا مع الأخلاق ومع كذا... ومع كذا، ولكن لم نقل فقط أن الموظف هو الذي يجب أن نأخذ بصفة أساسية ردود فعله، وما تعطيه هذه العملية من انعكاس فقط لدى الموظف، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، تعقيب للسيد الوزير، فليتفضل.

* السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

أنا متفق مع الأستاذ المستشار المحترم، لما يقول بأن الموظف لا يقوم إلا بواجبه، ولا يجب أن نتوجه إليه، ولكن لم نتوجه له لوحده، ولكن راه يجب علينا كذلك بما أن هذا الموظف هو الذي نطالبه بالخدمة لم نستهن برأيه لأن كما يقولون «ما يحس بالمزود إلا المضروب به» لابد نكون منّا قلت آنفا نعرف أن نصغي، لابد من إحسان الاصغاء، لأنه إذا تجاهلنا الدور الهام الذي يقوم به الموظفون، أعتقد أننا سنتجاهل عنصراً أساسيا في الادارة العمومية، طبعا، يجب أن نكون كما يقولون «قد البوسة قد القرصة»، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع التعليم العالي وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بوداس لتقديم تساؤله حول إحداث نواة جامعية بجهة تازة وتاونات والحسيمة. فليتفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد محمد بوداس :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الاخوة المستشارين الأجلاء،

انطلاقا من التصريح الحكومي المتضمن اعترافاً رسمياً بأن المناطق الشمالية تعيش عزلة، هذه العزلة بدأ التفكير في فكها في الثمانينات، فتمت برمجت إحداث نواة جامعية بمدينة تازة لإيواء طلبة الاقليم والأقاليم المجاورة في المخططين الخماسيين الممتدين مابين 81-92، فاستبشر سكان الاقليم والمناطق المجاورة خيراً لهذا المشروع، خصوصا وأن اقليم تازة لوحده يناهز عدد سكانه قرابة مليون نسمة هذا العدد يفرز سنويا ما يقارب 1600 تلميذ حاصل على شهادة الباكالوريا، وإذا ما أضيف الرقمين المذكورين معطيات باقي الأقاليم المجاورة المكونة لجهة تازة - تاونات - الحسيمة البالغ عدد سكانها حوالي مليونين نسمة، فسيكون إعادة التفكير فيإحداث نواة الجامعية بمدينة تازة أمراً مستعجلا وملحا وضروريا لأسباب متعددة منها :

- عدد التلاميذ المؤهلين للدراسة الجامعية بالاقليم.

- ضعف المستوى المعيشي لآبائهم لتغطية مصاريف وحاجيات أبنائهم من التنقل إلى المدن الجامعية والحياة بها واضطرارهم إلى الإدعان إلى المضاربة العقارية قصد إسكان أبنائهم بفعل عدم قدرة الأحياء الجامعية على إيوائهم بسبب الاكتظاظ الذي تعرفه مما يؤدي ببعض الطلبة إلى العزوف على متابعة الدراسة الجامعية.

- أهمية الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإشعاعها العلمي، محليا وجهويا ووطنيا.

إن جهة تازة - تاونات - الحسيمة تكاد تنفرد على المستوى الوطني بغياب مؤسسة للتعليم العالي على الرغم من أنها تكون سنويا ما يفوق 3600 تلميذ حاصل على شهادة البكالوريا، وكما هو معلوم فإن هناك التزامات رسمية للحكومات السابقة بإحداث نواة جامعية بمدينة تازة، وقد ترجمت هذه الالتزامات إلى خطوات عملية تمثلت في اختيار القطعة الأرضية لإيواء المشروع المتحدث عنه، وإنجاز الدراسة المعمارية والاعلان عن الصفقة، لكن هذه الأعمال سرعان ما بددت بفعل الصمت المطبق حول هذا المشروع منذ سنة 92.

لذا، نلتمس من السيد الوزير التفضل بتوضيح الأسباب التي كانت وراء عدم تنفيذ مشروع إحداث الجامعة بتازة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فليتفضل.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أنوب عن زميلي الأستاذ الزروالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لأجيب عن سؤال الذي تقدم به السيد المستشار، فعلا كلنا ندرك أهمية جهة تازة - تاونات - الحسيمة - وندرك كذلك الكثافة السكانية في هاته الجهة، وما قاله السيد المستشار من أنه كان في البرنامج السابق نية لخلق نواة جامعية في هاته الجهة، هو صحيح وأذكر هنا بأن الوزارة، وزارة التعليم العالي وضعت مقاييس موضوعية لإحداث نواة جامعية وكذلك جامعة في أهم جهات المملكة، وهذه المقاييس يمكن أن ألخصها فيما يلي :

1 - تعتبر الطلب على التعليم العالي الصادر عن المدينة أو الاقليم.

ثم الاستعمال الأمثل للإمكانيات الموجودة واختيار موقع المدينة داخل المنطقة الاستقطاب حتى يتم تقريب المسافة من جميع الطلبة الذين تعنيهم المؤسسة المزمع إحداثها.

ثم كذلك تطور أعداد حملة البكالوريا للمدن التي يمكن توجيه تلاميذتها إلى المؤسسة التي ستنشأ.

وفي هذا الصدد أريد أن أذكر بآخر الاحصائيات حول حملة البكالوريا لإقليم تازة وتاونات والحسيمة ففي إقليم تازة سنة 97، بلغ المجموع 1585 في مختلف الشعب.

في إقليم تاونات 485.

في إقليم الحسيمة 677.

إذن، سنعتقد بأنه رقم ليس هو الرقم الذي أدلى به السيد المستشار هو 3600 تلميذ، هو أقل من ذلك، ولكن مع كل هذا، فإن الوزارة بمقدار ما أنها لها حرص على أن لا يكون هناك تبذير وهدر للامكانيات بمقدار ما تتشبث باللامركزية فيما يخص كذلك تأسيس الجامعات، وأنه ستكون الفرصة في إطار المخطط المقبل في أن تدرس الامكانيات من أجل أن تشرع في خلق عدة أنوية جامعية في هاته الجهة وسوف يساهم السادة المستشارون بدون شك باقتراحات مدروسة فيما يخص تطوير هذه الجهة، وفيما يخص كذلك العمل على إحداث نواة جامعية بجهة تازة وتاونات والحسيمة التي تدرك الحكومة أهمية هاته الجهة وتعمل على تطويرها على جميع الأصعدة، شكراً السيد المستشار.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد بوداس :

شكراً السيد الرئيس،

استمعنا إلى جواب السيد الوزير الذي صرح من جملة ما صرح به أن هناك كانت برمجة لإنشاء جامعة بتازة ولكن هذه 18 سنة الذي برمج المشروع ولحد الآن من بعد 18 سنة نسمع نفس الجواب، سنعمل على إدراج هذا المشروع ضمن المخطط المقبل، فهذا نعتبره على أساس أنه تراجع فيما يخص الالتزامات التي التزمت بها الحكومات السابقة، ولذلك أنا ألتمس على أساس أن إذا كانت هناك نوايا حقيقية، فأطلب على أساس أن هذا المشروع تعطى له الأسبقية المطلقة في إطار برمجة الميزانية الحالية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، تعقيب.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد المستشار،

لا يمكن أن نعد بشيء لا يمكن أن ينفذ، بحيث أولا نحن غير مسؤولين على أنه الوعد أعطي منذ 18 سنة ولم يقع إنجازه، ولكن ما يمكن أن نلتزم به هنا هو ما نستطيع أن ننجزه بالفعل، فبالنسبة للميزانية المقبلة لا يمكن أن يدرج هذا المشروع، ولكن في إطار المخطط المقبل سوف نعمل على أن يدرج بحيث لكي نكون صرحاء فيما بيننا لأننا نحن ملتزمين بكذلك بالامكانيات التي تتوفر عليها هاته الوزارة، ومن خلال الأسئلة المقبلة التي ستطرح في هذا القطاع سوف أشرح أكثر الوضعية. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد محمد الحسن منينو لطرح تساؤله حول بناء مؤسسات للتعليم العالي بالأقاليم الجنوبية. فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الحسن منينو :

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

غير خاف على الجميع ما عرفته الأقاليم المغربية من نهضة اقتصادية واجتماعية بفضل مجهودات الدولة تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، هذه النهضة التي كان ازدهار التعليم وتوسعه من أبرز وجوهه حيث تم التعليم الأساسي على جميع الأطفال الذين في سن التمدرس وتوسيع التعليم الثانوي في كل الأقاليم الجنوبية، فأصبح عدد الشباب الحاصل على شهادة البكالوريا في هذه الأقاليم يزداد سنة بعد سنة، مما يطرح ضرورة خلق نواة للتعليم الجامعي في هذه الأقاليم وخاصة مدينة العيون، فهل تفضلتم -السيد الوزير المحترم- لتنوير المواطنين سكان الأقاليم الجنوبية عما إذا كان خلق مؤسسات التعليم العالي بهذه المنطقة أمراً وارداً في مخطط وزارتكم؟

وما هي التدابير التي قررتها هذه الوزارة أو تنوي تقريريها لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود؟ خاصة أن هذه الأقاليم أصبحت في حاجة ماسة إلى مؤسسات التعليم العالي، تستجيب لحاجيات وطموحاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

نشكر السيد المستشار، على سؤاله المتعلق بمنطقة عزيزة علينا، وهي المنطقة الصحراوية، جنوب المغرب أقول بأن عناية الحكومة بالأقاليم الجنوبية سبق للسيد الوزير الأول أن أوضح ذلك في إطار البرنامج الحكومي ومعنى هذا أنه فعلا الاهتمام بتنمية هذه المناطق سوف يشمل كذلك الجانب المتعلق بالتعليم، فضمن المخطط المقبل لابد من خلق نواة جامعية في هاته المنطقة. لكن ما يجب أن أوضحه هنا بأنه إذا اعتبرنا المقاييس التي تكلمت عنها من قبل بمناسبة الجواب عن السؤال الأول، فإنه يجب التذكير بأنه بالنسبة لحملة البكالوريا للأقاليم الصحراوية سنة 97، وصل العدد إلى 711 عن منطقة أسا-الزاك-العيون- السمارة-بوجدور-وادي الذهب، وبأن أعداد الطلبة الآن الموجودين في مختلف الجامعات وصل إلى 535 طالب، وكلهم، جميع الطلبة من الأقاليم الصحراوية كلهم ممتعين بالمنح 100%، وكذلك بالايواء الجامعي 100%، أي أن الحكومة يعني تعطي عناية خاصة للأبناء المنحدرين من هاته المناطق نظراً للوضعية الخاصة، ولكون أنهم فعلا يترددون على جامعات إما في مراكش أو في أكادير، والتذكير هنا بأن إذا كانت نسبة الطلبة الممنوحين 100%، فبالنسبة للنسبة العامة للطلبة الممنوحين في مجموع الطلبة الجامعيين في المملكة، يصل إلى 57%، ولإخبار السادة المستشارين المحترمين، فإن ما تكلفه ميزانية هاته الوزارة من ناحية المنح ومن ناحية كذلك المساعدة للمطاعم الجامعية تصل إلى 135 مليار سنتيم، يعني أكثر من نصف ميزانية التعليم العالي، فهذه من العراقيل ومن الأسباب التي تحول دون إنشاء نواة جامعية في عدد من الجهات، ولهذا، فالوزارة منكبة على ترشيد هاته النفقات وعلى البحث عن موارد من أجل أن تصرف الميزانية في إحداث جامعات وتطبيق اللامركزية في الميدان الجامعي، ولكن بالنسبة للأقاليم الصحراوية، أقول بأن هناك جانب إيجابي في وجود الطلبة من هاته الأقاليم بمراكش وبأكادير وبعدد من الجامعات المغربية، أقول بأن هذا يساعد على إدماج هؤلاء الشباب وعلى تحكيم التعارف وعلى كذلك الاستفادة من مقدوراتهم وذكائهم وكذلك لكي يتعرفوا على إخوانهم كذلك الشباب في الأقاليم المجاورة، فهذا جانب إيجابي، أعتقد بأنه يجب أن لا نغفله ونحن نسعى من أجل أن ندمج جميع أقاليمنا ونقضي على الفوارق التي حرصت الاستعمار على أن يبثها منذ سنين، أعتقد بأن كلنا نتقاسم الرأي بأنه لابد من أن نعالج كذلك بالنسبة لأقاليمنا الجنوبية أن نعالج مسألة التنمية على جميع الأصعدة ومنها كذلك التنمية العلمية، وهذا من اهتمام ومن مخططات الحكومة. شكراً للسيد الرئيس والسادة المستشارين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب، تفضل.

* المستشار السيد محمد الحسن منبنو :

أشكر السيد الوزير المحترم على تفضله بالرد على سؤالي.

وفي إطار التعقيب على هذا الرد أود أن ألح على حاجة الأقاليم الجنوبية المكونة من 3 جهات إلى نواة التعليم العالي خاصة وأن أعداد التلاميذ الحاصلين على البكالوريا من ثانوية السمارة والعيون وبوجدور والداخلة وحدها تتراوح خلال السنوات الأخيرة بين 700-800 تلميذ وإذا أضفنا طانطان وكلميم وأسا-الزاك، فإن الرقم سيرتفع زيادة على أن التعليم الثانوي آخذ في التوسع سنة بعد سنة، وهذا من شأنه أن يوفر الروافد الكافية لإحداث مؤسسات للتعليم العالي، خاصة وأن هذه الأقاليم تحتاج إلى وجود مؤسسات جامعية لاستكمال العناصر اللازمة للتنمية المتوازنة ولتحقيق طموح السكان في أن تصير أقاليمهم تتوفر على ما تتوفر عليه الأقاليم الكبرى في باقي المملكة من مؤسسات للتعليم العالي والبحث العلمي والمعول على وزارتكم أن تستجيب لهذا الطموح المشروع. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار. ننتقل إلى آخر سؤال بالنسبة لوزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. وأعطي الكلمة لأحد المستشارين السيدين محمد الأنصاري ومحمد الخليفة. فليتفضل أحد المستشارين.

* السيد صاحب السؤال :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على آله وصحبه وسلم تسليما.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

من المؤكد أن الدولة قامت على امتداد السنوات الأخيرة بتشييد وبناء عدة كليات ومعاهد عليا متعددة الاختصاصات في عدد من الجهات ببلادنا، الشيء الذي كلف ميزانية الدولة أموالا هامة، وإنه يلاحظ ومع الأسف الشديد أن بعض تلك الكليات والمعاهد التي شيدت من أجل استقبال آلاف الطلبة والطالبات والمجهزة بكل وسائل اللازمة بما في ذلك الأطر الادارية هي شبه فارغة ولا تستعمل في بعض الحالات إلا في حدود نسب متواضعة في حين توجد بجانبها كليات تعرف اكتظاظا مهما يؤثر سلبا على المستوى الدراسي، وإن هذه الوضعية لا تخلو من تبذير وإهدار للمال العام وعدم ترشيد استعماله الشيء الذي جعلنا نتساءل السيد الوزير :

1) هل الوزارة تتوفر على مخطط مضبوط ومدروس في مجال هيكلة التعليم العالي وبناء المؤسسات؟

2) ماهي الأسباب والدواعي التي أدت إلى خلق هذه الوضعية؟ فهل هي عدم التدبير؟

3) ماهي التدابير التي ستتخذها وزارتكم من أجل تدارك الموقف والعمل على استغلال كافة المؤسسات التعليمية؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أشكر للسيد المستشار محمد الأنصاري والسيد محمد الدكتور محمد الخليفة على سؤالهما المتعلق بالتساؤل هل وزارة التعليم العالي تتوفر على مخطط مضبوط ومدروس في مجال هيكلة التعليم العالي وبناء المؤسسات؟

ثم كذلك عن التدابير التي ستتخذها الوزارة من أجل تدارك الموقف والعمل على استغلال كافة المؤسسات التعليمية، كنت أنتظر من السيد المستشار أن يعطي بعض الأمثلة حول هاته الكليات أو المعاهد التي فعلا أسست مع أنه لم تكن الحاجة تدعو إلى إقامتها وتشييدها في مدينة أو جهة معينة، ولكن إذا أردنا أن نجيب على هذا السؤال الأول، هل تمتلك الوزارة مخطط؟ أقول نعم، الوزارة تمتلك مخططا شاملا، وهذا المخطط يراعي بالطبع الجانب الهيكلي للمؤسسات ثم الجانب التنظيمي وأخيراً الجانب البيداغوجي، ولكن بإلقاء النظرة على الاحصائيات التي تتوفر عليها الوزارة فيما يخص عدد الطلبة الموزع على التعليم العالي في السلك الأول والثاني، يتبين بأن المجموع يصل إلى 229.904 طالب، وأن يعني بالنسبة للكليات كلها ومعظمها يتجاوز الألف ماعدا إذا اعتبرنا أنه مثلا بالنسبة لكليات الطب وكليات الصيدلة بمراكش التي يصل عدد الطلبة فيها إلى 150، نجد تبريراً لذلك وهذه نفس الحالة في فاس مثلا يصل عدد الطلبة إلى 188، تبرير ذلك راجع إلى أنه هذا العدد هو يهم السنة الأولى فقط، وهذه يعني كلية أحدثت في مدة سنة، ولكن بالنسبة لترقبات الوزارة، أنه خلال، بما أن السنوات الدراسية هي 7 سنوات، سوف يتطور العدد لكي تصل هاته الكلية إلى الأعداد الموجودة في عدد من المدن والتي تتراوح مابين 7000-10.000، فطبعا بالنسبة لعدد الطلبة هو يختلف في السلك الجامعي مابين الكلية ومابين المعهد ومابين الكلية التي لها أو المدرسة التي لها طابع تقني والمدرسة التي لها طابع نظري؛ تكوين نظري فقط فبالنسبة للاحصائيات التي نتوفر عليها مثلا نجد بالنسبة لنسبة التأطير التربوي، كليات العلوم والتقنيات برسم السنة الجارية 98-97 أستاذ لكل 7 طلاب، وبالمدارس الوطنية للتجارة والتسيير بلغت أستاذ لكل 16 طالب وبالمدارس العليا للتكنولوجية أستاذ لكل 6 طلاب، بحيث هذا العدد هو العدد المطلوب واللازم، لكن بالنسبة لترشيد استعمال التجهيزات، لو كان المنظور هو فقط منظور يرتبط بالكلية أو بالمدرسة، لقلنا بأنه فعلا هناك هدر وهناك تبذير، ولكن بالنسبة للمنظور الآن الذي تضعه الوزارة المسؤولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منظور ينطلق من الجامعة، معنى هذا أنه كل الامكانيات المتوفرة في الأنوية التي تكون الجامعة هي رهن إشارة الجامعة ككل، أي أنه إذا كان جهاز معين موجود في كلية معينة، فهو جهاز تمتلكه جميع الكليات ويمكنها أن تستعمله، هذا هو المنظور الذي انطلقت منه هاته الوزارة وفي جميع الاجتماعات التي قام بها السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك كاتب الدولة في البحث العلمي كلها كانت ترمي إلى إعطائها هذا التوجه لجميع الأساتذة والعمداء أنه النظرة لابد أن تتبدل، أن تنتقل من الكلية أو من المدرسة إلى الجامعة، فهذا هو الأسلوب الذي يمكن به أن نرشد التجهيزات المنتشرة والموجودة لكي تستعمل ويقع التبادل في استعمالها مع جميع مكونات الجامعة، فنتيجة الخطة والمخطط الذي شرعت فيه هذه الوزارة والذي يرمي أولا إلى إحداث نوع من المعاينة لما هو موجود وترشيد استعمال ماهو موجود أعتقد بأنه ستنتهي الدراسة المنطلقة إلى محاولة استغلال كل ماهو قائم والتغلب على نقط الضعف التي يمكن أن تكون في بعض الجامعات على أساس أن تكمل كل كلية وكل مؤسسة المؤسسة أو الكلية المجاورة، ولهذا، بإلقاء النظرة على الاحصائيات التي نتوفر عليها نجد بأن الطاقات كلها مستغلة في جميع المعاهد والمؤسسات، شكراً للسيد الرئيس والسادة المستشارين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار الأنصاري.

* المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكراً، السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كان هدفنا من طرح هذا التساؤل هو أولا التمشي مع التصريح الحكومي الذي جاءت به حكومة التناوب من إصلاح الادارة وترشيد استعمال موارد الدولة، استمعت بكل إمعان إلى رد الذي جاء به السيد

الوزير مشكوراً، ولكن أبدأ من نهاية ما جاء به وهو معاينة ماهو موجود وقائم وحصر نقط الضعف وهذا هو المبتغى، لأن حكومة التناوب هي لها إرث ورثته ومساهمة منا في شرح الوضعية التي يوجد عليها التعليم العالي من حيث عدم الترشيد بخصوص البنايات وقال السيد الوزير هل هناك أمثلة وسأتطرق إلى أمثلة وأعطي على سبيل المثل لا الحصر جهة مكناس تافيلالت، وأقول في البداية إن هناك الغزارة وسوء التوزيع، وهذا هو المطالب من حكومة التغيير، ما معنى هذا؟ معنى هذا كيف يعقل أن نجد في مدينة مكناس المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن «ليزار ميتيي» صممت وبنيت لتستوعب حوالي 5000 طالب وطالبة وهي تشتغل الآن بـ 80 طالب وطالبة وصرفت عليها الملايين في التجهيزات وهي تتآكل الآن وبها 30 إطار إداري، يعني التأطير الاداري أكثر مما نحظى به نحن في البرلمان من تأطير بالنسبة للكتاب.

سؤال ثاني، أو تساؤل، المدرسة العليا للتكنولوجيا بمكناس صممت وصرفت عليها الملايير لاستيعاب 3000 طالب وطالبة تعمل حاليا بحوالي 150 طالب. كلية العلوم التخصص بالراشيدية صممت لاستيعاب 5000 طالب وطالبة وتعمل منذ 3 سنوات بـ 800 طالب وطالبة وبها ما يفوق 5 مليار من التجهيزات هذا هو المشكل، ثم إلى جانب هذا نجد كلية الحقوق بمكناس بها 14000 طالب وطالبة ويعملون في ظروف لاتطاق من ناحية الاكتظاظ كأننا في دولة أخرى، أين النظرة الشمولية في التعليم العالي؟ هذا إرث لحكومتكم، ولكن لابد من تشخيص هذا الواقع، وهذا يدفعني إلى الانتقال إلى واجهات أخرى في ميدان ترشيد موارد الدولة، وأطلب من الحكومة الرجوع إلى ملفات هذه الكليات والجامعات أو المعاهد العليا، لتجدوا أن المتر الواحد المربع قد أدت الدولة ثمن له من ميزانية الشعب ما يفوق من 7000 درهم، للمتر المربع الواحد، في حين أن معلمة وزارة الخارجية إلى جانبنا هنا بالرباط المتر المربع الواحد لم يصل إلى 4500 درهم للمتر المربع الواحد، ونتكلم عن الترشيد ونتكلم عن عدم ضياع أموال الشعب، ومن هذا المنبر أود حكومة التغيير أن تنكب عن هذا الملف أولا، لإعادة التوازن في الجهات، لأن هناك طلبة وسمعت بكل إمعان إلى أجوبة السيد الوزير عن أسئلة سابقة، وقيل أن ليست هناك موارد، لا يمكننا أن نعد بكذا والموارد إلى جانبنا والمؤسسات والمعاهد شبه فارغة، ويمكن أن تتجه أو تتوجه لجنة من الغد لتعاين ما قلناه وصدق ما نقوله، هذا الارث وهذه المتخلفات لابد أن تعالج من طرف حكومة التغيير التي حقيقة تغير هذا الواقع. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة السيد الوزير.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

شكراً للسيد المستشار، فعلا الأمثلة التي أعطاها السيد المستشار يعني هي حقيقية وموجودة، ولكن يعني هناك دائما عندما تنشأ كلية أو معهد في البداية لا يمكن أن تكون يعني تستوعب كل الطاقات الطلابية التي شيدت من أجل استقبالها، فلابد من أن يكون هناك تطور يعني كل كلية أو معهد تبدأ بسنة واحدة هي السنة الأولى ومن بعد يصبح تطور المعهد أو الكلية في تزايد، فإذن، هناك طبعا حالات استثنائية في بعض الجهات، ولكن هذا ما نطلب من السادة المستشارين والسادة النواب بصفة عامة بحيث ما حصل من قبل أن هناك ضغط من طرف عدد من النواب على الحكومة من أجل كل واحد يدافع على جهته من أجل أن تنشأ فيها جامعة، فعندما تستجيب الحكومة إلى هذا ولا تمتلئ هاته الجامعة يعني من بعد يأتي السادة النواب ويقولون هناك تبذير وهدر وأنه أنشأت جامعة وأنشأت كلية في منطقة معينة ولكنها غير مستغلة، هذا ما يجب أن نستحضره مستقبلا، أن لا نرتكب هاته الأخطاء، وأن نتعاون جميعا، لأن فعلا كلنا، كل واحد منا له غيرة على جهته وعلى دائرته وعلى إقليمه، ولكن هنا أقول بأنه لابد من أن نتفق على معايير أنا ذكرت بعضها بمناسبة الجواب على أحد الأسئلة، هناك معايير وضعتها وزارة التعليم العالي من أجل ترشيد استعمال المؤسسات وأن لا نحدث مؤسسة إلا بعد أن تكون المقومات كلها متوفرة، لكن أقول بأنه يعني على أساس المعاينة الموجودة والدراسة الموجودة هو أن يكون هناك ترشيد لاستعمال هاته البنايات ولهذا أقول بأن المنظور هو منظور على أساس الجامعة لا على أساس الكلية وهنا يمكن أن تستعمل حتى البنايات في ما بين الكليات والمعاهد، بالنسبة للكلفة أنا لا يمكنني أن أنازع وأن أقول بأنه 7000درهم هل هي غالية أم رخيصة وأن أقارن لأنه هذه أمور ترتبط بتقنيات، هناك محل إذا كان يحتوي على تجهيزات معينة يمكن أن تكون كلفته أكثر من هذا، وهناك كلفة التي تكون أقل، لكن بالنسبة للحكومة ستعمل جاهدة من أجل ترشيد النفقات ومراقبة إنجاز المشاريع حتى لاتكون الكلفة تتعدى ما هو متعارف عليه في ميدان البناء والتجهيز، لكن لا يمكنني أن أجيب على أشياء التي هي مجردة ولم تعاينها الوزارة، هل الكلفة الحقيقية لجامعة أو لمعهد هي هذيك الحقيقة أم لا، لوكان هذه الملاحظة طرحت في السؤال لهيء السيد وزير التعليم العالي الجواب فيما يخصها، ولكن يصعب على أن أجيب على هاته الملاحظة بكيفية شفوية وتلقائية يعني هنا في هذه القاعة، شكراً. وأعد السيد المستشار على أنه ما وقع الالتزام به في مخطط وفي البرنامج الحكومي سوف نعمل على تنفيذه كذلك في مجال الجامعي، شكراً السيد الرئيس والسادة المستشارين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، والآن ننتقل إلى قطاع المياه والغابات، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين السادة : محمد قرو - عبد الرفيع بوعليل - محمد الرايس - رجال الزكراوي. فليتفضل أحد المستشارين لطرح هذا السؤال المشترك.

* المستشار صاحب السؤال :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

اسمحوا لي -السيد الرئيس- قبل أن أطرح سؤالي بأن أسجل باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي التجاوزات اللامحدودة والمتكررة التي حصلت في حصص الوقت وعدم احترام الترتيب الذي جاء في البرنامج الذي وزع علينا، ويبدو أن الرئاسة لها ترتيبها الخاص، ونتمنى أن لا تتكرر هذه الحالات. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

إذا سمحت -السيد المستشار- الترتيب لم يكن هناك تغيير في الترتيب إلا بالنسبة لأحد المستشارات التي لها سفراء إلى جنوب المغرب، وطلبت منا أن نعطي لها الأسبقية، أما ما عدا هذا، اتبعنا الترتيب نعطي لها الأسبقية، أما ما عدا هذا، اتبعنا الترتيب الذي هو تقدم به... درس في المكتب ووزع علينا جميعا.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

السؤال المطروح للسيد الوزير المكلف بالمياه والغابات، وهو كما يلي :

إن القطاع الغابوي يكتسي أهمية كبرى لكونه يلعب دوراً هاما في حماية البيئة والمنجزات الهيدروفلاحية وتوفير العيش لسكان القرى والأرياف وليتمكن هذا القطاع بأن يلعب دوره في أحسن الظروف يجب الاهتمام بتنمية العناصر الهامة الآتية : وهي البيئة والانسان القروي والطاقة البشرية التي هي المسؤولة على هذا القطاع، فإذا كان هناك في الماضي القريب علاقة متوازنة بين الانسان القروي وبيئته، فهو برهان على وعي القرويين بأهمية ودور الثروات الغابوية في حياتهم، لكن حاجيات الحياة اليومية التي تزايدت مع النمو الديموغرافي، أرغمتهم وترغمهم دائما على القيام بتجاوزات في استغلال هذه الثروات، وللتذكير فإن صاحب الجلالة نصره الله يركز دائما على أهمية هذا القطاع وأعطى في شتى المناسبات تعليماته السامية للنهوض بهذا القطاع موازاة مع التنمية القروية المستديمة، سيما بالمناطق الجبلية.

وفي هذا الاطار، ماهي السياسة والمنهجية الفعالة التي تعتزم وزارتكم تطبيقها لأجل تنمية متوازنة بين حاجيات العالم القروي وضرورة الاحتفاظ وتنمية الثروات الغابوية الطبيعية بصفة عامة؟ وهل تعتزم وزارتكم تحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية لأعوان وتقني الغابات مع تخفيف عبء التأطير الميداني الذي يصل في شتى الحالات حوالي 20.000 هكتار لكل مركز غابوي؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المكلف بالمياه والغابات، فليتفضل.

* السيد سعيد اشباعتو الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا، أشكر السادة المستشارون على طرحهم لهذا السؤال الذي هو سؤال مهم، والذي أظن أن يجب أن يعمل فيه عرض، ليس سؤال شفوي، ولكن أظن فميا قريب إن شاء الله سنتمكن جميعا أننا سنتطرق لهذه السياسة، التي تعتزم الحكومة أنها تنهجها في الميدان والمجال الغابوي في إطار لجنة القطاعات في هذ المجلس الموقر.

فيما يخص السؤال، هذا سؤال فيه شقين، الشق الأول يهم السياسة التي تعتزم الحكومة اتباعها في هذا المجال، وأظن أن إذا عملنا تشخيص للوضعية الموجودة فيها الغابة حاليا، أظن أن ..الاشكالية ليست إشكالية تقنية، الاشكالية إشكالية مرتبطة مع العنصر البشري كما جاء في سؤالكم.

وفيما يخص السياسة التي تعتزم الحكومة اتباعها هي منبثقة أساساً من رسالة صاحب الجلالة الذي كان وجهها صاحب الجلالة للمناظرة التي نظمت في إيفران أيام 21-23 مارس 1996، والتي حقيقة يكون الأساس في هذه السياسة هي إشراك جميع المتدخلين في إطار الحوار والمشاورة الدائمين، وهذا لأن حقيقة العنصر البشري مهم ومنبثق من الاشكالية التي على المستوى الاجتماعي تبين أن هناك تعدد في المتدخلين والذين لهم آراء مختلفة وغالبا ما تكون متضاربة، ولهذا، إذا كانت السياسة ستصل إلى هدف هو هدف حقيقة الجميع متفق عليه، والذي يمكن لنا تلخصه في حماية وتنمية الموارد الغابوية، ولكن بمنهجية ترتكز أساسا على إشراك جميع المتدخلين بما فيهم السكان المجاورين والمقاولين والجماعات المحلية وكذلك أطر المياه والغابات.

ولأربط مع الشق الثاني من سؤالكم هناك عنصر بشري آخر الذي هو مهم في هذا التدبير وفي تنفيذات سياسة للحكومة تريد تنفيذها ألا وهو العاملين في هذا القطاع، الذي حقيقة الكل يعرف وضعيتهم التي يعيشون فيها، هم متواجدين في أماكن نائية وبعيدين عن الخدمات العمومية الأساسية كالتمدرس والتطبيب وهذا يرجع السلبيات على عائلات هؤلاء الناس، والحكومة عازمة على إعادة النظر في تدبير الموارد البشرية بتثمين هذه الموارد البشرية وكذلك رد الاعتبار لهذه الموارد البشرية، لأن حقيقة إذا رأينا الوضعية التي هم فيها نظن أن سيصعب عليهم القيام بمهماتهم ولهذا، الوزارة، وزارة المياه والغابات عازمة على إعادة النظر في التدبير وكذلك حتى في التكوين حتى يكون ملائم، ويأخذ بعين الاعتبار هذا الدور التنموي ليس الدور الذي هو مرتبط فقط بالأشغال، أشغال السلطة الغابوية، ولكن حقيقة المحافظة عن طريق مهمة السلطة وكذلك دور تنموي، وفيما يخص هذا الهدف، هدف القيام بدور تنموي، أظن بأن الغابة لم يمكن لها تحل وحدها مشكلة العالم القروي أظن تنمية العالم القروي هي مجال أوسع من مجال تدبير الموارد الغابوية، وأظن أن عدد من الوزارات تدخل في هذا المجال، وإذا أردنا أن ننظر في توجه جديد للوزارة المكلفة بالفلاحة والتنمية القروية أظن أن حقيقة تصور مندمج الذي يتطلب أن تتدخل جميع القطاعات وجميع الوزارات التي لها دور تلعبه في العالم القروي بما فيها وزارة الفلاحة، الأشغال العمومية، الصحة، والتعليم وكذلك وزارات أخرى التي هي في قطاعات منتجة، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب.

* السيد صاحب التعقيب :

شكراً السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على جوابه حقيقة الذي يضم عدة عناصر مهمة والتي بإمكانها... إذا أخذناها بعين الاعتبار ربما سنخرج من هذه الاشكاليات، اشكاليات التنموية الغابوية، حقيقة أنا متفق معكم بأن اشكاليات التنموية الغابوية لا هي مرتبطة أساسا بالتنمية القروية، ولهذا حقيقة نحن كنا قدمنا واحد طلبنا اجتماع مع وزير الفلاحة ووزير المياه والغابات فيه على هذا الأساس، حقيقة جاء الاجتماع مع وزير الفلاحة وحده، وفي انتظار إن شاء الله بعد يومين سنجتمع مع السيد الوزير، حتى هذا شيء مهم، وستكون لنا فرصة للنقاش بالتفصيل على هذا المشكلة، وحقيقة متفق معكم بأن هذه... تنمية القطاع الغابوي حقيقة سوف لا نناقش في السؤال وربما حتى في يوم إلى آخره، لأن إلى حد الآن عندما يتكلم المتدخلون سواءاً في البرلمان أو في شتى المجالات يتطرقون إلى الأشياء التفصيلية أما الأشياء العميقة عمق التنموية الغابوية غالبا ما نتركها جانبا، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، تعقيب للسيد الوزير.

* السيد سعيد اشباعتو الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

إذا سمح السيد المستشار أنا لم أقل بأن التنمية الغابوية ليست مهمة، أقول أن التنمية القروية لم يمكن لها تحل غير في إطار التنمية الغابوية هذاك سيعمل ضغط سكان المجاورين الذين هم حقيقة عندهم حاجيات كثيرة، ولكن ستكون الغابة يعني كقطاع من القطاعات التي يجب أن تدخل في برنامج مندمج للتنمية القروية ككل. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، والآن ننتقل إلى قطاع البيئة بسؤال يتعلق بتلوث البيئة بواسطة الأكياس البلاستيكية للمستشارين المحترمين السيدين : أحمد التويزي وأحمد بنا فليتفضل أحد المستشارين بطرح هذا السؤال.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نؤكد على أن الحكمة السامية لجلالة الملك اقتضت إحداث وزارة مكلفة بالبيئة وذلك إدراكا من جلالته التحديات الخطيرة التي يواجهها المحيط البيئي الوطني بفعل التطور الصناعي والضغط الديموغرافي، كذلك كان لزاما وضع سلسلة من القوانين والتشريعات الكفيلة بحماية المحيط البيئي إيمانا من خلال التوعية البشرية أو عبر زجر المخالفات التي تسبب في تدمير المحيط البيئي، ونؤكد بالخصوص على آفة الأكياس البلاستيكية التي أضحت تشكل خطورة حقيقية بالنظر لغزوها لكل المجالات الحضرية والقروية وكذا باعتبار المادة الخطيرة المصنوعة منها التي تفرز مواد سامة مضرة بالتربة، كما يتعذر تحليلها بسهولة، لذلك نتوجه إلى السيد الوزير المحترم بالسؤال الشفوي التالي :

ماهي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها وسنها للحد من هذه الآفة الخطيرة؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار الكلمة للسيد كاتب الدولة في البيئة.

* السيد كاتب الدولة في البيئة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

اسمحوا لي أن أشكر أولا السيد المستشار المحترم على سؤاله القيم والسؤال الشاسع، مسألة الأكياس البلاستيكية أو مسألة النفايات بصفة عامة هي مسألة التي طرحت علينا جميعا مسؤوليات متعددة والذي يجب علينا بشأنها نمر من مرحلة المشاريع المنفردة إلى مرحلة المشاريع المشتركة، بحيث أن فلوس المغرب كلهم لم يكفوا أننا نتخلص من النفايات إذا بقينا نرمي ذاك النفايات، لابد أننا نصل إلى مرحلة أن نأخذ جميعا بعين الاعتبار مشكل النفايات والانعكاسات التي تفضل السيد المستشار المحترم وتكلم عليها سواء على صحة المواطنين أو على سلامة البيئة، لابد بشأن هذا كله على أننا نصل إلى نظرة مشتركة على أساس أن مثلا المغرب يستهلك سنويا 5,5 كيلوغرام من البلاستيك بالنسبة لكل فرد في السنة، تونس تستهلك 15 كيلو، في أوربا يستهلكون ما بين 60 إلى 100 كيلو، ولكن في دول أخرى يعني توصلوا إلى حل بالنسبة لهذه المشاكل هذه، لأن هناك مسار مندمج، ولأن هناك نظرة شمولية بالنسبة لهذه المسألة، وأقول أن 5,5 كيلو بالنسبة للنسيج اقتصادنا وبالنسبة لخلق فرص الشغل هذا غير كافي، نحن يمكن لنا أن نعمل في آن واحد من أجل التنمية، ولكن بالمحافظة على البيئة في إطار مشاريع مشتركة وفي إطار منظور الذي فيه المسؤولية المشتركة رغم أن المسؤولية فيها تفاوت الدرجات، ولأجيب فيما يخص البرنامج الآني، لأن البرنامج الحقيقي فيما يخص التخلص من النفايات هو برنامج الذي سيأخذ سنين، والذي لا يمكن لنا من اليوم إلى الغد نحل المشكل، ولكن لنتكلم على المسائل الآنية والتي يمكن لها أن تعمل مباشرة، هناك فيما يخص أولا المواد القابلة للتحلل البيولوجي فيما يخص صنع الأكياس، هناك نقاش مع الجمعية المغربية لصناعة البلاستيك، هناك مشروع مع وزارة الصناعة والصناعة التقليدية هناك واحد العمل فيما يخص هذه المسألة، مسألة المواد القابلة للتحلل البيولوجي وفيما يخص استعمال التكنولوجيات النظيفة يعني في انتاج المواد البلاستيكية، كذلك فيما يخص التقليص من التخلص العشوائي فيما يخص النفايات، هناك برنامج من أجل التوعية وهناك برنامج من أجل -مع وزارة التربية الوطنية- من أجل تربية الناشئة على أساس أننا تدريجيا نتخلص من بعض السلوكات العشوائية التي تجعل على أن كيفما كانت الامكانيات التي سنعمل وإلا ستبقى الأكياس البلاستيكية وستبقى واحد العدد من المسائل، كذلك فيما يخص تدبير النفايات الصلبة بصفة عامة، هناك دراسات متعددة وأنا من هذا المنبر وأمام هذا المجلس المحترم أقول بأن كفى من الدراسات، بحيث اليوم الذي يجب علينا وهو أننا نمر إلى مرحلة الانجاز، وهذه مرحلة الانجاز لم يمكن لها أن تعمل إلا بمشاركة الجميع، لم يمكن أن تعمل على مستوى الحكومي فقط، لابد أن الحكومة ولابد أن الهيآت المنتخبة ولابد أن المتدخلين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ولابد أن الشبكة التي تكون جميع شرائح المجتمع أنها تتدخل فيما يخص هذا المشكل الذي هو مشكل واحد ما بين مشكل كبير جداً وهو مشكل النفايات بصفة عامة، ومرة أخرى الذي أطلبه من الاخوان كلهم كيفما كان موقعهم وهو أننا نتعاون لأن الانعكاسات فيما يخص ناتجنا الخام ولا فيما يخص تقدم البلاد ولا فيما يخص التنمية ولا فيما يخص صحة المواطنين، هي انعكاسات كبيرة وكبيرة جداً، والتي تتطلب منا جميعا على أننا نبلور مشروع مشترك، واحد الفكرة التي يجب علينا كلنا نفكر بها حتى واحد فينا ما يمكن تكون عنده واحد الفكرة للقضاء على هذه الآفة بصفة مباشرة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب.

* السيد المستشار صاحب التعقيب :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الواقع ليس تعقيب على الجواب، أشكر أولا السيد الوزير على جوابه، فيما يخص هذا الموضوع، موضوع النفايات ولكن السؤال الذي طرحناه في الواقع هو نوع محدد من النفايات، توجد نفايات صلبة، السائلة هذا اختصاص الجماعات المحلية، يوجد عدد من المسائل التي يمكن أن نعملها للتغلب على هذا المشكل، وكان جلالة الملك الحسن الثاني الله ينصره، كان أرسل رسالة ليشعر بها مواطنيه والمسؤولين على الجماعات، على المشكل الذي وصل به مدننا فيما يخص عدم جمع هذه النفايات.

سؤالنا كان دقيق جداً وهو هذوك الأكياس الرقيقة من البلاستيك التي تصنع من مادة معينة والتي تسمى بالبوليبروتينيل لأن يوجد أنواع يوجد البوليتينيل، يوجد البروبينيل يوجد البوليمير يوجد عدد من

الأنواع، يوجد التيليفون، يوجد هذا الشيء، ولكن الذي يهمنا ذاك البلاستيك رقيق الذي هو في الواقع خطير وخطيرا جداً الذي نراه في جانب الطرقات، في المدارات الحضرية، على سكك الحديدية، الذي يشوه الطبيعة كما جاء على لسان، ويشوه كذلك، يعطي أضرار جسيمة بالنسبة للتربة وهو لم يتحلل بالسرعة، يجب واحد 100 عام أو 120 عام عاد يمكن له أن يتحلل، إذن المسألة خطيرة جداً، إذن هذه المادة، ثم أن هذه المادة عملنا بحث الذي هو رقيق جداً رأينا ذوك المؤسسات الانتاجية الذين ينتجون، راهم غير معروفين، هذا البلاستيك يصنع في «ليگاف» هذه راها مسألة خطيرة جداً، راه غير معروفة المؤسسات التي تصنع هذا النوع من البلاستيك، باش أولا إذا كانوا معروفين ومحصيين أولا يجب عليهم أن يساهموا بكل صراحة في العمليات التي تؤدى إلى إبعاد هذه المادة التي هي مادة مشوهة للطبيعة ومشوهة لعدد من المسائل، ثم كان سؤال في الأسبوع الفارط كان تطرح على وزير الاقتصاد فيما يخص هذوك الضرائب الجمركية أو هذوك «ليطاكست جلوك» على مادة التي يصنع من كاغط الكرافت التي يصنع به ورق التلفيف هذا مشكل في الواقع، ما يمكن شاي يتفهم على أن هذا ورق التلفيف يؤدى عليه في الديوانة ذاك الجمارك الذي يعطى للجمرك 25%، وهذا البلاستيك هذا يؤدى عليه كيجيبوه بـ 7,5%، إذن أن الدولة تشجع استيراد هذه المواد البلاستيكية التي هي مضرة للطبيعة والبيئة وتعمل عدد من الحواجز فيما يخص استيراد المواد النظيفة الذي نرى في العالم بأكمله الدول تشجع استعمال هذاك الكاغط، استعمال ورق التلفيف نحن يجب علينا أن لا نشجع استعمال هذه المواد البلاستيكية التي هي راه جاء عليهما في كلامكم بأن مادة خطيرة، إذن في إطار التضامن الحكومي يمكن مثلا أن نحارب هذا البلاستيك بتشجيع هذا الكرافت هذا أو هذه المواد التي تصنع من كاغيط التلفيف وبالتالي يمكن نلقى نوع من التوازن، ثم إحصاء، لأن سألنا تم إحصاء هؤلاء الناس الذين يصنعون هذا البلاستيك راه غير معروف هذا النوع من البلاستيك إذن يصبح يباع غير في سوق السوداء، أكياس سوداء في سوق سوداء إذن، نتمنى على أنه الحكومة تقوم بالواجب في محاربة هذه الآفة، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، فيه تعقيب للسيد الوزير.

* السيد كاتب الدولة في البيئة :

شكراً السيد الرئيس،

بكل عجالة الفكرة التي أتى بها السيد المستشار المحترم هي نفس الفكرة التي نحن نسير بها، وهو أن لابد من التنسيق على المستوى الحكومي، ولكن هناك مشاكل مستعجلة وبلاشك السيد المستشار عارفها كلها خصوصا مثلا مثلما في أكادير، مثل في الصويرة، وفي الشمال في مناطق متعددة من الوطن هناك مشاكل متعددة فيما يخص الانعكاسات الآنية لهذه الأكياس البلاستيكية، لذلك نحن سنمشي فعلا نجمع هذه الأكياس إذا وجدنا كيف سنجمعها، ولكن بالاضافة إلى ذلك في شهرين أو شهرين ونصف المنصرمة التقينا مثلا مع الجمعية المغربية للبلاستيك على أساس أننا نرجع للمواد الأولية، المواد الأولية ونشوف نستعمل مواد أولية التي هي قابلة للتحلل البيولوجي بصفة عامة. كذلك فيما يخص مثلا لاستعمال هذه الأكياس هناك من ناحية التوعية على مستوى قطاع البيئة، على مستوى كتابة الدولة في البيئة، هناك محاولات رد الاعتبار «للقفة» مثلا عوض الأكياس البلاستيكية، ويمكن في الأسابيع المقبلة على أننا جميع إن شاء الله نتعاون باش نوصل للمواطنين الرسالة التي على أساسها على أن النموذج استهلاكنا وربما هو نموذج الذي غير انزلاقات الحضارة الراهنة، وإذا رجعنا لذاك النموذج وربما سنحل واحد العدد من المشاكل. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد كاتب الدولة.

حضرات السيدات والسادة انتهت حصة اليوم وشكراً للجميع

ورفعت الجلسة